غازي الصوراني

عرض وتلخيص كتاب

فلسطين والفلسطينيون

(1983-1876)

تأليف: باميلا آن سميث

ترجمة: إلهام بشارة خوري

دمشق – دار الحصاد للنشر – 1991

تقديم:

الرفاق والأصدقاء الأعزاء

في ظروف الانحطاط العربي وآثاره على القضية الوطنية والحقوق التاريخية الفلسطينية ، الى جانب أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية مركزية على الصعيدين الدولي والعربي الرسمي ، وتراجعها مع تراجع المشروع الوطني التحرري الفلسطيني وأهدافه النضالية السياسية والكفاحية ضد الوجود الصهيوني ومن اجل الحرية وتقرير المصير والعودة ، يسرني أن أقدم اليكم ملخصاً وعرضاً وافياً – دون أي تعديل او إضافة – لكتاب " فلسطين والفلسطينيون" نظراً لأهمية موضوعاته التي تستعرض عبر تسلسل تاريخي شامل،ومنهجية موضوعية الى حد كبير تطور المجتمع الفلسطيني خلال ما يزيد عن القرن (1876–1984) اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والمراحل التي مر بها مع تبيان تطور القضية الفلسطينية –من وجهة نظر مؤلفة الكتاب – ودور الفعاليات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والمجتمعية وفق المنظور الطبقي لكل مرحلة من مراحل التطور المجتمعي الفلسطيني.

الكتاب من تأليف الباحثة/ الكاتبة الأمريكية "باميلا سميث" الحاصلة على درجة الماجستير في الدراسات الشرق أوسطية من جامعة هارفارد، ثم قامت بإعداد أطروحة الدكتوراه حول "فلسطين والفلسطينيون" حيث ركزت اهتمامها على "ردود أفعال الجماعات الفلاحية في فلسطين تجاه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تعرضوا لها"، الى جانب اهتمامها بطرح الأسئلة حول الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ على الولاءات التقليدية، واستكشاف وتوضيح معالم المجتمع الفلسطيني وتركيبه الطبقي والتغيرات التي طرأت عليه .

في هذا الجانب أشير الى ان الكاتبة انطلقت في كل ذلك من موقع التضامن مع الفلسطينيين وقضيتهمعبر استخدامها للمنهجية الماركسية في استعراضها وتحليلها للتطور الاجتماعي الفلسطيني رغم إشارتها الصحيحة بالنسبة إلى صعوبة تطبيق

مفاهيم محددة مثل "الطبقة" على مجتمع ما قبل الرأسمالية، إلى جانب مرحلة ما بعد النكبة وتعقيداتها، وافول العائلات الحاكمة، والتطور السياسي والاجتماعي اللاحق بعد نكبة عام 1948، وظهور مفاهيم واطر القومية والبرجوازية، وتجزؤ الفلاحين، وإخضاع اللاجئين والتحولات الطبقية وانعكاساتها على مجمل الحركة الوطنية وفي إطار م.ت.ف.

باختصار ان هذه الدراسة تستحق الاهتمام والقراءة بالنظر إلى البعد الاجتماعي/ السياسي الذي يسهم في إلقاء الضوء على العلاقة بين الطبقي والوطني ومن ثم على مسألة الترابط الجدلي الوثيق بينهما من وجهة الوطنية التقدمية .

غازي الصوراني

2021/10/26

الجزء الأول: المنظور التاريخي

فلسطين تحت الحكم العثماني:

حكمت فلسطين من العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول (1512–1520) حيث استولى جيشه على الأرض التي كان يسيطر عليها المماليك. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909)، قامت السلطات العثمانية بتقسيم ريف فلسطين إلى مقاطعات ومناطق حكمها الشيوخ والأمراء المحليون، إلا أن السلطة الفعلية كانت في أيدي عشائر البلاد الكبيرة، حيث كان على رأس كل عشيرة شيخ يكون عادة أقوى رجال عائلته في العشيرة. وكانت كل عشيرة ترتبط بشبكة واسعة من العلاقات أساسها رابطة الدم. وفي المناطق التي حافظت على نظامها الأصلي، ازدهرت التجارة والزراعة بسبب عدم الانصياع للتجنيد الإجباري وأعمال السخرة والضرائب الباهظة، إضافة إلى ذلك فان الشيوخ المحليين كانوا يطبقون قانون إبراهيم او (شريعة الخليل). وبخلاف الشريعة المحمدية التي كان يشرحها ويفسرها رجال الافتاء والقضاة الذين يعينهم السلطان من النخبة المدينية، فان شريعة الخليل عكست القيم والعادات والتقاليد المحلية، ففي أوقات السلم كان شيوخ ريف فلسطين وأقاربهم يجمعون ثروة لا باس بها. وفي هذا السياق فقد وصف "إحسان النمر" الذي ينحدر من أقوى العائلات في جبل نابلس، وصف مركز عشيرته قائلاً:

"كانت ممتلكاتهم متنوعة جداً تعكس إمارتهم وعزهم. كانوا يملكون معامل الصابون والحمامات، ومزارع الخضار، ومعامل الفخار، والطواحين، ومعاصر الزيتون والسمسم، والمتاجر، وأفضل الأراضي... وكانوا يورثون ممتلكاتهم إلى ذريتهم، وبقياداتهم حافظت عائلة النمر على مركزها أكثر من ثلاثة قرون".

وكانت هناك عائلات أخرى قوية في البلاد استطاعت ان تحتل منصب الوالي العثماني، ففي الفترة ما بين 1840–1860 تناوب منصب الوالي أفراد عائلتي عبد الهادي وطوقان، كذلك عمل احد أفراد عائلة عبد الهادي والياً عثمانياً لمدينة غزة لفترة ما. هذا وقد نبعت قوة الشيوخ وثراؤهم من حقهم في جمع الضرائب وحفاظهم على الأمن المحلي، وفي هذا الجانب تورد الكاتبة وصف أحد المؤرخين الفلسطينيين لهذه العملية، حيث يقول:

"كان يأتي في كل عام والي الشام من استنبول إلى دمشق ويعطي لكل شيخ في المناطق المحيطة عباءة شرف ومعها أوامره، أي أوامر الحكومة. بعد ذلك يقوم الشيوخ بجمع الضرائب التي كانت تجمع حسب

حجم القرية، فالقرية الكبيرة تدفع 500 زلطة• أما القرى الأخرى فتدفع 200 او 150 زلطة. وكان مسئول آخر يأتي إلى القدس للغرض نفسه.

وعندما اضطرب الأمن والقانون وتصاعدت حاجة (الباب العالي) للأموال والجنود، حاولت السلطات العثمانية الحصول على المزيد من الأموال، لذلك أوجدت نظام الالتزام الذي يجدد سنوياً اذا ما اثبت الشيخ (أو كبير العائلة من الأفندية أو البكوات) قدرته على إيجاد القوة اللازمة لجمع الضرائب من الفلاحين وضمان سيادة الأمن والقانون في منطقته.

تأججت سياسة فرق تسد التي قلبت الشيوخ ضد بعضهم البعض، وشجعت النزاعات القبلية والعشائرية (والعائلية)، نتيجة المنافسات التي كانت قائمة أصلاً، مثل الخوف بين عائلة عبد الهادي وطوقان في نابلس وطولكرم وجنين، وبين شيوخ الخليل وبيت جبرين في الجنوب. وانفجر النزاع في العام 1850 على شكل حرب أهلية في فلسطين كلها تقريبا استمرت بين مد وجزر حتى العام 1874.

نشوء الملكية الخاصة:

مع تطبيق قانون جديد للأرض في عام 1858 بدأ النظام القبلي بالانهيار وأخذت العشائر بالتحول إلى عائلات أصحاب ملكية صغيرة من الأرض من ناحية, وبدأت عملية إفقار الفلاحين من ناحية أخرى. فقبل تطبيق هذا القانون كان الباب العالي هو الذي يقرر حق جمع ضريبة الأرض. ثم فرض قانون الالتزام على كل مصادر جباية الضرائب: التجارية والحرفية في المدن, وضرائب الأراضي المبنية والمزروعة في الريف. وباستثناء بعض الممتلكات – المكونة بشكل رئيسي من البيارات وكروم العنب ومزارع الخضار في المدن وحولها التي سُمح لها ببقائها كأملاك وقف منذ الفتوحات الإسلامية– أو بعض الأراضي التي منحها السلطان لبعض الأشخاص الذين خدموا الإمبراطورية– فإن الملكية الفعلية للأرض بقيت في يد الدولة.

ومن أهم مميزات قانون الأرض الذي صدر في العام 1858 ومرسوم تسجيل الأرض الذي صدر في العام نفسه, هى إعطاء عائلة الملتزم حق الوراثة في الالتزام. كما وأن تسجيل الأرض وإصدار صكوك الألقاب أعطى الملتزمين حق تنظيم ملكيتهم بحرية, عن طريق نقل الأراضي أو تصنيفها كوقف.

رغم أن قانون الأرض وتعديلاته لم يطبق بشكل متجانس في جميع أنحاء الريف إلا أن التغيرات التي أحدثها شجع نشوء الملكية الخاصة, لدرجة أن العديد من عائلات البلاد ذات النفوذ أصبحت من ملاك الأراضي وحصلوا على ثروة كبيرة في سبعينيات القرن التاسع عشر. **فعائلة عبد الهادي التي امتد نفوذها إلى مناطق واسعة حول مدينة نابلس امتلكت في العام 1875 سبع عشرة قرية و 60 ألف دونم من الأراضي وامتلكت عائلة الجيوسي التي كان مقرها الرئيسي في الكور, بالقرب من بني صعب 24قرية. أما عائلة البرغوثي**

• الزلطة قطعة نقدية فضية تزن أربع دراهم

فامتلكت حوالي 39 قرية في منطقة بني زيد وبني مرح. وفي جنوب فلسطين امتلكت عائلة التاجي (والمعروفة أيضاً باسم عائلة الفاروقي) حوالي 50 ألف دونم من الأراضي حول مدينة رام الله. وامتلكت عائلة الطيان في يافا 40 ألف دونم, أما عائلة الشوا فامتلكت حوالي 100 ألف دونم في غزة. ويقال أن عائلة يهودية اسمها بيرغيمز كانت تمتلك 20 ألف دونم في قرية أبو شوشة وحولها.

أدى انفتاح البلاد على التجارة الخارجية, والاستيطان الأوروبي والروسي إلى ارتفاع أسعار الأراضي وإلى موجة مضاربة استمرت حتى زوال الانتداب البريطاني عام1948, ورغم أن معظم الأراضي العربية التي بيعت للمستوطنين اليهود بين العام 1882 والعام 1920 كانت ملكاً لمالكين غائبين يعيشون في بلدان عربية مجاورة, إلا أن العائلات الفلسطينية المقيمة في فلسطين جنت أرباحاً لابأس بها, إما عن طريق بيع قطع أراض صغيرة، وإما عن طريق السمسرة، مما أدى إلى تزايد الملكيات الخاصة، ونشوء طبقة مالكي أراضي واسعة الثراء, وطبقة البروليتاريا الريفية المكونة من الفلاحين الأجراء والمحاصصين والمزارعين الصغار المفقرين.

تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين 1876– 1917:

على الرغم من قصر الفترة بين 1876–1917 تاريخ وصول الجنرال اللنبي إلى القدس, ولكنها شهدت تغيرات سياسية واجتماعية عميقة تركت أثرها على المجتمع الفلسطيني, وخارج حدود هذا المجتمع.

ففي نهاية القرن التاسع عشر، كانت فلسطين مكونة من أغلبية فلاحية تسيطر عليها (النخبة) الحاكمة ومعظمها من المدن, وتكونت هذه النخبة من شيوخ القبائل المكونة من العشائر. أما في فترة الحرب العالمية الأولى فقد حلت مكانها نخبة غير متجانسة مكونة من فئتين:

- الأشراف وهم المثقفون الارستقراطيون.
- العائلات وهم من العائلات المالكة للأراضي الواسعة وهذه العائلات تحدرت من العشائر
- وجمعت الثروة والنفوذ وجردت الشيوخ من السلطة.

الأشراف:

يحصل الأشراف على صفتهم كأشراف منذ الولادة إذ معظمهم يدعون تحدرهم من أصل يربطهم بالنبي محمد أو أحد القادة العسكريين العظام الذين قادوا الفتوحات الأولى في القرن السابع الميلادي, وإذا ثبت هذا الأصل فيتمتعون عندها بامتيازات خاصة, حيث يعفون من دفع الضرائب ومن الخدمة العسكرية ومن ملاحقة القانون الجنائي, وزعيمهم ويسمى **النقيب** هو الذي يفصل بينهم, وإذا تطلب الأمر حبسهم فيكون الحبس في بيته وليس في سجن الدولة.

أما مصادر ثروتهم فكانت من سيطرتهم على الأوقاف, والممتلكات والمؤسسات الخيرية. **مثلاً أُعطيت عائلة التميمي مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة جنوبي فلسطين من قبل عمر بن الخطاب الخليفة الثاني في القرن السابع** أثناء الفتوحات الإسلامية وذلك على سبيل الوقف.

وعائلة الداوودي (وعرفت فيما بعد بعائلة الدجاني) أعطيت وقف النبي داوود في الفترة نفسها, في حين أن جزءاً من عوائد الأوقاف كان مخصصاً لبناء المساجد والمدارس والحدائق العامة, ومن أجل توزيع بعضها الآخر على الفقراء والمحتاجين, أما الفوائد الآتية من الملكية غير المنقولة المبنية على أراضي الوقف أو من ضريبة العُشر فقد كان الأشراف يحتفظون بها لأنفسهم من أجل تسديد النفقات التي ترتبها عليهم واجباتهم.

واعتُرف بالأشراف كهيئة في العهد العثماني وهى هيئة منظمة في طوائف, ولهم الحق في تسمية الأعضاء ومنحهم (الرمز المرئي) وهو ارتداء العمامة الخضراء, **وإذا كان نظرياً يحق لأي مسلم أن يحتل أعلى المراكز الدينية في البلاد ومهما كان أصله, إلا أنه على الصعيد العملي كان الأئمة والقضاة بالإضافة إلى المفتي يختارون جميعاً من بين أبناء العائلات الشريفة, مثلاً: عائلة الخطيب اكتسبت سطوتها ونفوذها من خلال سيطرتها على موقع أمام المسجد الأقصى في القدس, واستمرت سيطرتهم هذه حتى ثلاثينيات القرن العشرين وعائلة نسيبه حملت مفاتيح القدس من قبل عمر بن الخطاب وذلك في نفس الوقت الذي منحت به عائلة التميمي الأراضي جنوبي بلاد فلسطين, واستمرت عائلة النسيبة بهذا الموقع حتى نهاية العهد العثماني.**

وعائلة الدجاني– لم تكن من الأشراف – منحت من الوالي العثماني محمد آغا أبو نبوت موقع مفتي يافا على أثر تراجع نابليون, كذلك مارست هذه العائلة مهام القاضي والعمدة أيضاً.

أسهمت فترة التنظيمات ومركزة السلطة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني والتي اتسمت بالعنف والقمع بتوفير أساليب جديدة للعائلات الكبيرة والأشراف للاستفادة من ممتلكاتهم وثرائهم ونفوذهم وظهر ذلك بطرق مختلفة:

– شغل أبناء العائلات الكبيرة والأشراف، المدارس الجديدة ودوائر الدولة التي كانت حكراً عليهم ولهم. استفادوا فيما بعد من ذلك حيث أصبح الموظفون المدنيون والضباط العسكريون من أقاربهم وأبنائهم فاحتكروا بذلك التقدم والتطور على الصعيد الفلسطيني في العهد العثماني.

– وأخيراً تمكن الأشراف على أثر التغيرات في قانون الأراضي من حيازة ممتلكات كبيرة عبر تسجيل الأراضي المشاع بأسمائهم لأنه لم يكن أمام الفلاحين الغارقين في الديون خيارات كثيرة فإما تسجيل الأراضي باسم الشريف وهي أحسن الطرق المتاحة للتخلص من الضرائب الباهظة وإما الخضوع لسياسة تركيا الفتاة

بخصوص التجنيد الإجباري, وإضافة إلى أن الوقف يحميهم من الضرائب التي لايستطيعون دفعها كذلك أمنت هذه الطريقة عدم سحب أبنائهم إلى الخدمة الإجبارية.

العائلات المالكة للأراضي:

في أواخر العهد العثماني عُرض حق الالتزام بالمزاد العلني, ليبتاعه من يدفع مبلغاً أعلى وبالنتيجة أصبحت العائلات التي اكتسبت حق الالتزام الوراثي من أقوى العائلات ضمن العشيرة الواحدة, وتميز الشيوخ الذين تمتعوا بهذا الحق عن غيرهم وباتوا يشكلون طبقة متميزة دخلت في صراع مع الشيوخ الآخرين الذين لم يكتسبوا نفس الحقوق. ومن جانب آخر دخلوا في صراع مع الفلاحين, هذا على الرغم من أنهم جميعهم من أبناء عشيرة واحدة.

وتدريجياً سيطرت هذه العائلات على العائلات الأخرى التي لاتمتلك نفس المؤهلات وحظي بمراكز السلطة هذه أبناء العائلات القوية (أي مالكة الأراضي الكبيرة).

مع بداية الحرب العالمية الأولى انهارت سلطة الشيوخ بشكل حاد مع ظهور نظام جديد يسيطر عليه الأشراف والعائلات ذات الملكية الكبيرة من العشائر , ورغم خسارة الشيوخ للجانب المادي إلا أنهم احتفظوا بألقابهم وهيبتهم بين الفلاحين, **في حين انتقلت السلطة والنفوذ إلى زعماء العائلات ذات الملكية الكبيرة مثل آل عبد الهادي وطوقان والشوا والبرغوثي والجيوسي, الذين استغلوا ملكيتهم للأراضي واستغلوا سيطرتهم على مراكز السلطة وعلاقات القربى من أجل توسيع نفوذهم السياسي وكسب الأموال لتعزيز زعامتهم وقدرتهم على المنافسة في مجتمع أصبح فيه تراكم واستثمار رأس المال أمراً على غاية من الأهمية.**

تجار المدن:

كانت التجارة الخارجية في العهد العثماني بأيدي الأقليات غير المسلمة من يونان وايطاليين وأرمن ويهود وبعض السكان المحليين الذين استفادوا من الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأوربية. ورغم اقتصار منح الامتيازات في البداية على القناصل الأجانب، إلا أن وكلاءهم المحليين المسيحيين واليهود تمكنوا من الحصول على براءة من السفارات الأجنبية فاكتسبوا على أثرها امتيازات على صعيد الجمارك والضرائب التي تُفرض عادة على البضائع الأجنبية.

وكما أشار أحد المؤرخين "تمتع التجار غير المسلمين بأفضل مافي العالمين المساواة مع المواطنين العثمانيين, واستمرار الفوائد الاقتصادية والقانونية في ظل الامتيازات".

في هذه الظروف، تضاعف عدد السكان اليهود بين عامي 1897– 1914 في فلسطين من 50000 ليصل إلى 100000عاشت غالبيتهم أي حوالي 60000 في القدس وضواحيها وحوالي 12500 في صفد والجليل وحوالي 12000 في يافا ومستوطنة تل أبيب التي أسست حديثاً.

بالإضافة إلى الهجرة اليهودية كانت هنالك هجرة البعثات التبشيرية المسيحية من أساتذة وعاديين. وقفزت نسبة السكان المسيحيين من 10% في الجزء الأول من القرن التاسع عشر إلى 16% في عام 1914.

تراكمت الثروة لدى التجار المسيحيين نتيجة السيطرة المطلقة على السلع الغربية المستوردة في وقت تزايد فيه الطلب على تلك السلع، وانتشر بين مختلف طبقات الشعب وفئاته بعد التوسع الذي حصل في التجارة والزراعة والاستثمار.

وجد التجار المسيحيون أنفسهم قادرين على منافسة الأشراف والتجار المسلمين للسيطرة على السوق المحلية متسلحين بالحق الجديد "الامتيازات" الذي مكنهم من الوصول الي السوق الداخلية وعُزز وضعهم هذا بالتعرفة الجمركية المخفضة المفروضة على السلع المستوردة والتي كانت أقل من 11% من ثمنها.

كما أدى نمو التجارة الخارجية وزيادة ثراء وعدد التجار المسيحيين إلى تشكيل أو نشوء طبقة صغيرة ولكن مهمة بين المسيحيين في فلسطين هي "البرجوازية الصغيرة" مكونة من أصحاب الدكاكين والمزارعين وتجار المفرق من جهة, ومن الانتلجنسيا الوليدة المكونة من المعلمين والصحافيين والمحامين والموظفين من جهة أخرى, وقد جاءت سيطرة المسيحيين على تجارة المفرق ليس فقط من خلال صلاتهم بالمستوردين وتجار الجملة فقط, بل من وجودهم بالمدن التي نمت نمواً سريعاً وازدادت دخولها الإضافية.

إضافة إلى ذلك فإن أعضاء الانتلجينسيا الذين استفادوا من تحصيلهم العلماني والعالي ووصولهم إلى مواقع قيادية في المعاهد الخاصة والشركات الأجنبية غالباً ماكان لهم اثر يتعدى طائفتهم المحدودة عددياً, فالعديد منهم لم يعلم أبناءه وبناته فقط بل علموا أبناء عائلات مسلمة متنفذة مثل الحسيني و العلمي.

وظهر جانب آخر من النفوذ الذي حظيت به الانتلجينسيا من النمو السريع للصحف العربية والكتب والمجلات في العقد الذي سبق الحرب, فقد لعبت بعض هذه الصحف مثل صحيفة "فلسطين" اليومية في يافا، وصحيفة "الكرمل" في حيفا، واللتين يمتلكهما مسيحيان دوراً فعالاً جداً في تنظيم الصراع ضد الصهيونية وفي تقديم الأفكار العصرية حول القومية العربية. وقد دعم معظم التجار المسيحيين نشاط هاتين الصحيفتين اللتان كانتا معاديتين للصهاينة, على الأقل لأنهم كانوا يخشون منافسة المهاجرين اليهود الجدد الذين يملكون رأس مال أجنبي ينافس في مجالات اقتصادية هى مجال عمل التجار المسيحيين.

الحرفيون والصناع المهرة:

انتكس وضع الحرفيين والصناع الذين يكسبون عيشهم من صناعة السلع للسكان المدنيين والريفيين، بخلاف تجار المدن الذين توسعت أعمالهم وازدهرت نتيجة تطور التجارة الخارجية وازدياد الاعتماد على الواردات من الغرب.

إلى جانب التباين بين كل من المدينة والريف، فان كل حرفة من الحرف تأثرت بشكل مختلف عن الأخريات بنتيجة إغراق السوق بالسلع المستوردة، فحياكة القطن مثلاً، استمرت بالازدهار في غزة والمجدل بسبب سهولة وصولها إلى أسواق التصدير، بينما تراجعت صناعة غزل الصوف وحياكته بسبب نقص الطلب على العباءات البدوية.

رغم قلة المعلومات عن الحرف وطوائفها الا انه برزت بعض السمات في الفترة التي سبقت الحرب والتي أهمها الزيادة المنتظمة في فقر الحرفيين الذين يعيشون ويعملون في البلدات والقرى، ويوضح هذا الأمر تزايد فقر الفلاحين الذين كانوا يعتمدون عليهم لاستهلاك بضائعهم. وهناك عامل آخر مهم وهو الازدياد الملحوظ لأسعار المواد الخام التي يعتمد عليها الحرفيون والتي كان معظمها يشتري من الأسواق المحلية. أخيراً التضخم الذي أثر على البلاد ككل.

هذه العوامل مجتمعة مضافاً إليها منافسة السلع الأجنبية الرخيصة والمتدفقة بغزارة إلى البلاد أجبرت العديد من الحرفيين إما على التخلي عن مهنهم والبحث عن العمل في أماكن أخرى، وإما الهجرة إلى المدن حيث تسارعت في هذه الفترة عملية الهجرة بشكل كبير في السنوات الأولى للانتداب البريطاني.

في البلدات المسيحية كما في رام الله وبيت لحم وفي الأحياء المسيحية في القدس أدخلت الابتكارات الرأسمالية من اجل الإنتاج والتسويق. ففي هذه المناطق تسارع إنتاج السلع المصنعة محليا من الأصداف البحرية وخشب الزيتون والمواد المتعلقة بالطقوس الدينية كالقطع الفنية والشموع المقدسة.

وقد وجدت في أماكن أخرى ورش مستقلة يقع نطاق عملها خارج حدود البلدات، فمدينة الخليل على سبيل المثال أصبحت مركزاً للحرفيين المستقلين الذين يعملون خارج أسوار المدينة وتخصصوا بإنتاج الزجاج، وبخلاف أهل الحرف في المدن كان إنتاج الحرفيين المستقلين معداً للتصدير إلى المدن الكبيرة وليس لأجل الاستهلاك المحلي.

وفي حالات أخرى هاجر بعضهم الى المدن الساحلية حيث أنشئت أول ورش ومعامل صغيرة لتزويد الأسواق الجديدة، ولإنتاج بضائع جديدة مثل الكتب التعليمية للمدارس الأجنبية، والنبيذ والمشروبات الروحية.

ولكن على الرغم من استمرار عمل الطوائف الحرفية التقليدية، إلا أن دخول السلع الأجنبية وانتشار الدفع النقدي وتغير الطلب في المدن الكبيرة، كل ذلك اضعف سيطرتها المطلقة على الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من ان المناطق الريفية استمرت بطلب السلع التقليدية المصنعة محلياً، إلا أن الإفقار التدريجي للفلاحين والحرفيين وإدخال العمل المأجور في المدن أدى إلى انح9دار المهارات التقليدية في مجمل الحرف تقريباً.

ورغم صغر حجم الطبقة العاملة (صغيرة لدرجة أنها لا تكفي لدعم أي نقابات تجارية فاعلة) إلا أنها وضعت الأساس للازدياد الحاد في عددها الذي طرأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

الفلاحون: بقيت الأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين تعيش في البلدات والقرى الداخلية,رغم ازدياد سكان المدن الساحلية, حيث **يُظهر أول إحصاء سكاني بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1922 أن نسبة سكان الريف تبلغ حوالي 81% من مجموع سكان فلسطين. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى العالي للهجرة إلى القدس والمدن الساحلية الذي تم أثناء سنوات الحرب, فإن الرقم الأدق سيكون 75%.**

ويكسب معظم أبناء الريف رزقهم من الأرض إن فلاحين وإن بدواً, وقلة منهم عملوا بالتجارة البسيطة في أواخر العهد العثماني, ومن خلال هذه التجارة زودوا السوق الداخلية في فلسطين وسوريا وشرق الأردن بالحيوانات والإنتاج الزراعي, **وعاش معظم مالكي الأراضي الكبار والأشراف في المدن بعيداً عن عقاراتهم, وقد أبرزت طريق الحياة الباذخة التقسيم الاجتماعي الدائم بين الفلاحين وبين المدنيين** الذين كانوا يعيشون حياة أكثر استقراراً.

في نهاية القرن التاسع عشر أدى الارتفاع السريع في أسعار الأراضي وازدياد الطلب عليها نتيجة الهجرة اليهودية, إلى تحفيز عدد كبير من مالكي الأراضي لإخراج الفلاحين منها دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حقوق الرعي التقليدية للبدو ودون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن أجيالاً من الفلاحين قد تعاقبت على هذه الأرض وتعتبر عملياً مالكة لها.

واجه الفلاحون, إضافة إلى حالة الدَّين التي نتجت عن الاعتماد على أصحاب الأراضي في تامين وسائل الإنتاج الأساسية, ارتفاعاً سريعاً في قيمة الضرائب التي فرضتها الدولة, بخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة وبداية التحضيرات للحرب , وإضافة الي ضريبة العُشر التي بلغت حوالي 10% من قيمة المحصول كان على الفلاح أن يدفع ضريبة على الأرض التي يزرعها, وأخيراً على الفلاح الذي يملك الحيوانات أن يدفع ضريبة أخرى هى ضريبة الغنم.

وعلى الرغم من أن قيمة العشر حُددت رسمياً ب 12.5% عام 1897 إلا أن النسبة التي كانت تُجمع عنوة عام 1900 وصلت أحياناً إلى حوالي 30% وفي أحيان أخرى إلى 50% وارتفعت أيضاً نسبة

ضريبة الوركو فتراوحت بين 20 إلى 30% من قيمة الممتلكات المبنية, وإضافة إلى نسبة الضرائب المرتفعة أصبح المبلغ على أساس إجمالي الموسم دون اقتطاع التكاليف التي يدفعها الفلاح أثناء عملية الإنتاج. يضاف إلى ذلك حقيقة كون أصحاب الأراضي الكبار قادرين على رشوة جباة الضرائب لتقليل حجم المستحقات الضريبية المفروضة عليهم وزيادة الفروق المترتبة على هذا الاختلاس على ضرائب الفلاحين, حيث كانت الدولة بحاجة ماسة للنقود لذا فقد سحبت النقود التي هي بحاجة إليها بشكل عشوائي من أولئك الفلاحين القادرة على قمعهم.

وصلت النسبة التي يتقاضاها المرابون كفوائد على القروض النقدية إلى حوالي 40% أو 50%, الأمر الذي اجبر العديد من الفلاحين على بيع أراضيهم المشاعية أو تسجيلها بأسماء ملاك الأرض الكبار تهرباً من الضرائب، كذلك فَقَد آخرون أراضيهم لصالح مالك الأرض أو لصالح الدولة, بسبب عدم قدرتهم على دفع الديون المترتبة عليهم.

أدت هذه التغيرات الكاسحة في ملكية الأرض وفي الأوضاع المالية للفلاحين إلى تغيرات حادة في العلاقات الاجتماعية التقليدية في الريف, فقد **أدى تمركز رأس المال في أيدي كبار الملاك والمدنيين وسحب فائض الإنتاج من الريف إلى توتر شديد في تضامن القرية, هذا التضامن الذي اعتمد عليه الفلاح, عندما كان العمل الجماعي في الحراثة والحصاد يقود إلى تقسيم العمل وتوزيعه حسب توزيعات طبقية.**

ويقع العمال المأجورون في أسفل السلم الاجتماعي وكذلك كان وضع الحراثين الموسميين (وعادة يعمل هؤلاء كحراثين وفي أحيان أخرى كمزارعين في البيارات وفوقهم يأتي المحاصصون الذين يتمتعون ولو نظرياً على الأقل بحصة من المحصول, وقد تأثروا – إضافة إلى ديونهم المتزايدة – سلبياً بتقسيم الأراضي المشاعية الذي شجعه النظام الجديد, وبهذا تركزت أراضيهم في أيدي كبار الملاك.

الانتداب البريطاني

1948–1922

أنهى سقوط القدس في كانون الأول 1917 ما يقارب من 1300 عام من الحكم الإسلامي في فلسطين، على الرغم من ذلك لقيت القوات البريطانية بقيادة قائد قوات الحملة البريطانية على مصر الجنرال ادموند اللنبي الترحاب وقوبلت بفرح واحتفالات، إضافة إلى ذلك توقعت الجماهير أن يؤدي انتصار الحلفاء إلى إعلان استقلال الأقاليم العربية بعد فترة وجيزة.

<u>الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني:</u>

بدأت الحكومة البريطانية، حتى قبل الانتصار النهائي وتوقيع اتفاقية الهدنة في 11 تشرين الثاني 1918، بالقلق إزاء النجاحات المتصاعدة للثورة العربية، والوعود المنصوص عليها في مراسلات حسين – مكماهون، ذلك أن هذه الوعود ستضر بالمصالح البريطانية في فلسطين.

بعد سبع شهور وفي أيار 1916 –ولَّما يمض عام واحد على الوعود البريطانية لحسين بان الأراضي العربية ستمنح الاستقلال –اجتمع الممثل الفرنسي جورج بيكو والسير مارك سايكس في لندن، ووقعا على اتفاق ثلاثي لتقسيم الإمبراطورية العثمانية –عُرف باسم اتفاقية سايكس بيكو.

أما فلسطين، منطقة النزاع المحتدم، فقد فصلت عن سوريا ووضعت تحت اداراة دولية، على أن يقرر مصيرها النهائي في مؤتمر سلام يحضره ممثلو الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين. ولن يسمح للشعوب المعنية بالإدلاء برأيها في تقرير مصيرها، لذلك بقيت طي الكتمان حتى نهاية الحرب.

رغم ذلك بدأت الشائعات حول هذه الاتفاقية بالتسرب إلى فلسطين، ولم يفت الأتراك نقل محتوياتها إلى الشريف حسين بعد أن نشرها البلاشفة. ولم يعرف خداع الحلفاء حداً، رغم ذلك لم يكن حنث البريطانيين والفرنسيين لوعودهم نهاية المطاف. كانت الحكومة البريطانية مقتنعة بأهمية إلقاء كل ثقلها مع الصهاينة وليس مع اليهود البريطانيين الذين يقولون بان اليهودية دين وليست قومية، وان مثل هذه الخطورة قد تسيء إلى أبناء دينهم في أماكن أخرى من أوروبا. ففي رسالة كتبها اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا ووافقت عليها وزارة الحرب، الى اللورد روتشلد في 2 تشرين الثاني 1917 اتضح هذا الموقف:

"تنظر حكومة جلالتها بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل كل ما في وسعها لتسهيل هذه المهمة، ولكن يجب أن يكون واضحاً انه لن يكون هناك تمييز ضد الحقوق الدينية والمدنية للجاليات الأصلية، غير اليهودية في فلسطين أو حقوق اليهود ومواقعهم السياسية في بلدان أخرى".

رغم محاولة بريطانيا تصوير الوثيقة (وعد بلفور) على أنها التزام معنوي مفروض على كل الأمم المتحضرة (هذا التوجه الذي لقي ترحيباً في أمريكا إبان حكم ويلسون) فقد **وصفت بشكل أدق على أنها "وعد من أمة لأخرى بإعطائها ارض أمة ثالثة"**. إلا أن وينستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) أسقط هذا التعبير قائلاً:

"يجب أن لايعتبر تصريح بلفور.. كوعد نابع من دوافع عاطفية, بل إنه إجراء عملي من أجل قضية مشتركة إذ جاء في لحظة لم يكن بمقدور هذه الفضية إهمال أي عنصر مادي أو معنوي يفيدها"

مباشرة بعد صدور التصريح ألقت الطائرات البريطانية منشورات بنصه فوق المدن الألمانية والنمساوية, ووزعت منشورات أخرى في بولندا وأماكن أخرى من شرق أوروبا يوجد فيها تجمعات يهودية كبيرة.* وأبرزت الصحف الأمريكية التصريح, وتم نقله من يد إلى أخرى في روسيا القيصرية – حيث كان عليه أن ينافس المنشورات البلشفية الواسعة الانتشار بين اليهود. أما في فلسطين فلم ينشر هذا التصريح رسمياً إلا في عام 1920, أي بعد انتهاء الحرب وإحكام قبضة بريطانيا على البلاد.

أمل الفلسطينيون أن تمنع المشاكل التي ترافقت مع عمل سياسي مكثف إنشاء محمية بريطانية في فلسطين, وتحول دون وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ. إلا أن هذه الآمال ذهبت أدراج الرياح. ففي 24 تموز 1922 وافق مجلس عصبة الأمم على انتداب بريطانيا لفلسطين وشرق الأردن, الذي تضمن فقرات من تصريح بلفور وفقرات محددة تمنح الوكالة اليهودية دوراً مباشراً في إنشاء "الوطن القومي". وكذلك فُرض الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا ولبنان.

إنشاء اليشوف:

اتخذت بريطانيا, حتى قبل التصديق على قرار الانتداب, خطوات من أجل إنشاء حكومة مدنية مؤيدة لها في فلسطين, ومن أجل البدء بتنفيذ تصريح بلفور. وبعد أربع شهور من صدور التصريح, في آذار 1918 وصلت بعثة صهيونية بقيادة الدكتور حاييم وايزمن – الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لإسرائيل – الي فلسطين, وكان هدفها المعلن خلق أمر واقع يهيئ الأجواء المناسبة للمزاعم الصهيونية في فلسطين عند انعقاد مؤتمر سلام باريس القادم. فأعيد فتح الاثني عشرة مدرسة صهيونية, وأقيمت مدارس جديدة حتى وصل عدد المدارس

* في الكتاب الصادر عام 1922، حاول وينستون تشرتشل أن يميز بين "وطن قومي لليهود في فلسطين" وما يحمله هذا التعبير من مضمون يعني إنشاء دولة يهودية على حساب الفلسطينيين، و "وطن قومي في فلسطين" يعيش فيه اليهود والعرب سوياً بسلام. ولكن من الصعب أن ينسجم أي من التعبيرين مع مبدأ ويلسون بخصوص حق تقرير المصير، ذلك إن العرب الذين كانوا يشكلون 93% من السكان، لم يُستشاروا بتصريح بلفور قبل أن يصبح سياسة عملية.

الصهيونية إلى 40 مدرسة, وذلك من أجل تسهيل المطالب الصهيونية بالاعتراف باللغة العبرية كلغة تعليم إلى جانب العربية. وُزعت الأعلام ذات اللونين الأزرق والأبيض والتي تحمل نجمة داوود على السكان اليهود, وأُمروا بغناء النشيد الوطني الصهيوني في التجمعات المختلطة.

كما بدأ الصندوق القومي اليهودي – الذي أسس في العام 1901 في مؤتمر بال – و"الكيرين هايسود" (صندوق فلسطين), وشركة تطوير أرض فلسطين, ومنظمات صهيونية أخرى بشراء المزيد من أراضي فلسطين وبالتحديد من ملاكي الأراضي الغائبين, وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد. **تمكنت "الكيرين هايسود" بين عامي 1912- 1925 من شراء 200 ألف دونم- 18 ألف هكتار- من الأراضي الخصبة قرب الناصرة, وهى من أراضي عائلة سرسق. وفي العام 1929 اشترى الصندوق القومي اليهودي مساحات كبيرة من الأراضي. التي تعود أصلاً لقبيلة الحوارث, إلا أنه اشتراها من عائلة الطيان في بيروت. وحصل لاحقاً على مساحات كبيرة من الأراضي , تبلغ 400 ألف دونم, في منطقة بيسان- هذه الأراضي كانت أصلاً من ممتلكات السلطان عبد الحميد الشخصية, ومن ثم تركت بين أيدي الفلاحين العرب. واشترى أيضاً مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة الحولة, شمال فلسطين.هذه الأراضي كانت ملكاً لعائلة سلام في بيروت.**

وفي الفترة بين عام 1920 و 1939 اشترت المنظمة اليهودية وأفراد يهود أكثر من 846 ألف دونم – 76.150 هكتار. هذه الأراضي مضافة إلى الأراضي التي حصل عليها اليهود قبل الحرب العالمية الأولى أوصلت مجموع ما يمتلكه اليهود في فلسطين إلى 8.496.000 دونم, أي حوالي 5% من مجموع أراضي فلسطين.

تمركز هؤلاء المهاجرين الجدد في المناطق المدينية الساحلية, حيث استثمروا أموالهم في العقارات وبيارات الحمضيات الرأسمالية, وفي الصناعة. وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال التي ادخلها المهاجرون اليهود بين عامي 1920 و 1935 أكثر من 80 مليون جنيه فلسطيني. (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ إذا ما عرفنا انه في ذلك الوقت كانت موازنة حكومة فلسطين حوالي 2 مليون جنيه في السنة).

ترافقت عمليات الاستيطان في الأرض وإدخال رؤوس أموال ضخمة مع عملية استعمار سوق العمل. فظهرت في بدايات العام 1904, أي مع بداية الهجرة اليهودية الثانية, مطالب صهيونية بتهويد العمل – (أي أنه ينبغي أن لايعمل في المزارع اليهودية غير العمال اليهود). عَكَس هذا المطلب الأصول الفكرية لهؤلاء المهاجرين, فخلافاً لمن سبقهم جاء هؤلاء المهاجرون إلى فلسطين من أجل الحياة والموت على أرض أجدادهم, وحملوا معهم الأفكار الاشتراكية التي كان لها صداها الكبير في بولندا وأوروبا الوسطى في العقد الأول من القرن, وانتسب العديدون منهم إلى حزب بوعال تسيون (عمال صهيون).

بالنسبة للهستدروت فقد اختلف عن جميع نقابات العمال لكونه صاحب عمل وممثل للعمال في إن واحد. لقد أنشأ الهستدروت مصانع يهودية صغيرة, ومنع الإضرابات التي رآها معادية لتوسيع الصهيونية ولتطور

الاقتصاد اليهودي بشكل عام. وشجع التدفق الكبير لرؤوس الأموال في الثلاثينيات من هذا القرن هذا التوجه بشكل كبير. فقد ازداد الطلب على الأيدي العاملة اليهودية, وبخاصة القادمين الجدد, للعمل في مشاغل ومعامل ومصانع المدن التي أنشأها القادمون الجدد من ألمانيا ومن أوروبا الوسطى. وساد في عام 1935 نوع من الاحتكار الاقتصادي في معظم المدن الساحلية, وكذلك في العديد من المستوطنات الزراعية.

وساعد الإضراب العام الذي أعلنه العرب في عام 1936 على استكمال هذه العملية: فاليشوف – الجالية اليهودية في فلسطين – أصبح باستطاعتها أن تستقل اقتصادياً. وأصبح زعماء الوكالة اليهودية في عام 1939 مستعدون للبدء بالمرحلة الثانية من خطتهم لإقامة دولة مستقلة: تحديداً محاولة تقسيم أرض فلسطين, وترحيل العرب من المناطق التي ستُضم للدولة اليهودية.

نشوء المجتمع الطبقي 1922 □ 1936:

عندما انقسم الاقتصاد في فلسطين بين القطاعين العربي واليهودي أصبح السكان العرب مواطنين من الدرجة الثانية, وترافق ذلك مع تزايد بلترة* الفلاحين من ناحية ومع ازدياد غنى فئة أخرى من المجتمع تمثلت في كل من ملاك الأراضي والتجار المدنيين.

بلترة الفلاحين:

لم يعد الفلاح الفلسطيني الذي قاسى الأمرَّين أيام الحكم العثماني يحتمل هذا الواقع الذي ازداد سوءاً أيام الانتداب البريطاني. فعندما عمدت سلطات الانتداب إلى تتجير الزراعة، والى تحويل فلسطين إلى بلد منتج للمحاصيل التجارية, والى تشجيع المستوطنات الصهيونية دون اخذ اثر هذه المستوطنات على المجتمع الأصلي بعين الاعتبار، تسبب هذا كله بازدياد فقر الفلاحين الذين كانوا حتى عام 1936 يشكلون ثلثي سكان فلسطين.

أسفرت السياسة البريطانية هذه عن إن المنظمات والأفراد اليهود باتوا يملكون أكثر من 5% من مجموع أراضي البلاد عام 1935, واشتملت هذه الممتلكات على مليون دونم أو حوالي 12% من مجموع الأراضي الزراعية. أما ما تبقى من الأراضي, حوالي 8 مليون دونم, فكان عليها أن تنتج محاصيل من أجل التصدير إضافة إلى إنتاج محاصيل استهلاكية لتغطية احتياجات **السكان العرب الذين ارتفع عددهم من 668.258 ألف نسمة عام 1922 إلى 952.955 ألف نسمة في نهاية عام 1935.**

* تحولهم إلى عمال (بروليتاريا)

ازداد سوء وضع الفلاحين بعد عام 1930 رغم جهود الحكومة لتزويد الفلاحين بالقروض, والحد من الهجرة الجماعية من الأرض. ارتفعت أسعار الأراضي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة الهجرة اليهودية من ألمانيا وشرق أوروبا بخاصة في الفترة مابين عام 1933 وعام 1939.

نشوء العمل المأجور:

لم يكن أمام الفلاحين المرحلين وغير القادرين على حيازة أية ارض في الريف إلا خيار البحث عن عمل لهم في المدن المنتشرة على طول الساحل، إضافة إلى ذلك فإن سياسة الحكومة كانت منحازة إلى جانب اليهود عند تقسيم الوظائف الحكومية, فحصة اليهود من تلك الوظائف كانت اكبر من تلك التي يؤهلهم لها عددهم, أما الأجور التي كانت تدفع للمستخدمين، فقد أظهرت أيضاً الانحياز ضد العرب. كانت أجور الوظائف الحكومية التي لاتحتاج مهارة – مثل الحراسة والشيالة (العتالة) – بمعدل 100 مليم في اليوم (أي ما يعادل من 2.5 –3 جنيه فلسطيني في الشهر) للعامل العربي, بينما تصل إلى 200 أو 300 مليم يومياً للعامل اليهودي.

إضافة إلى ذلك كان العامل العربي يجبر– خلافاً لنظيره اليهودي – على العمل مدة 16 ساعة يومياً, ولم يمنح أي ضمان اجتماعي ولا أي تأمينات وظيفية على الإطلاق.

ومع تدفق الفلاحين المرحلين إلى المدن جاء أولئك الحرفيون والعمال المهرة الذين ضربت مهنهم أيضاً نتيجة انهيار الاقتصاد العربي وتدفق السلع الرخيصة المستوردة من أوروبا. وبالنسبة لأولئك الذين استمروا في العمل بمهنهم في الريف، فقد وجدوا أنفسهم أمام الخيار بين مأزقين, فإما الرحيل إلى المدن, حيث قد يمكنهم الاستمرار ببيع سلعهم إلى الفلاحين المهجرين, وإما أن يروا حرفهم وهي تنهار أمام أعينهم.

واستطاع بعضهم القليل أن يوظفوا عمالاً لحسابهم وبذلك أصبحوا جزءاً من البرجوازية الصغيرة الوليدة. ولكن هؤلاء هم الاستثناء, أما القاعدة فلم يكن أمامها أي خيار سوى الانضمام إلى جيش العمال الفائض والسعي للحصول على أعمال عادية في المدن.

نمو البرجوازية:

من دواعي السخرية أنه في أواسط الثلاثينات أصبح اقتصاد فلسطين من أكثر اقتصاديات الشرق الأوسط ازدهاراً, ويعود ذلك إلى عاملين: العمل الرخيص ورأس المال الفائض, إضافة إلى تحديث البنية التحتية. أدى الازدهار الاقتصادي إلى نمو طبقة من المستوردين والمصدرين والوسطاء, وبائعي الجملة, والوكلاء, والسماسرة, والمنتجين الصغار الذين استفادوا من التجارة الخارجية, وتسويق الزراعة, وبيع الأراضي, وارتفاع أجور البيوت في المدن. **لم تعد هذه البرجوازية مقصورة على العناصر المسيحية, بل استقطبت عناصر من شرائح اجتماعية مسلمة: من الحرفيين, وملاك من أبناء المدن, ومن فقراء العائلات الارستقراطية. ففي عام**

1931 كان يعمل في التجارة 12% من المسيحيين و 8% من المسلمين. فينما سيطر اليهود على استيراد الآلات الثقيلة والأقمشة ومواد البناء, تخصص العرب بالمقابل في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وقطع الغيار بالجملة وتجارة المواد الغذائية.

وأخيراً لابد من الإشارة بأن هذه القطاعات الجديدة من البرجوازية نزعت نحو التمركز في المدن الساحلية حيث الموانئ والقنصليات والوكالات الأجنبية, وكانت هذه الشريحة من أكبر المستفيدين من الارتفاع الكبير الذي طرأ على الممتلكات المدينية والإيجارات الناجم عن تزايد الهجرة اليهودية, وعدم توفر أماكن سفر كافية.

تجزؤ الطبقة الحاكمة:

استفاد الأشراف والعائلات المالكة الكبيرة من الانتداب البريطاني لفلسطين بشكل كبير. تمثلت هذه الاستفادة في الأرباح التي حققتها هذه الشرائح الاجتماعية من التوسع التجاري, وازدياد الطلب على الأراضي, والاتساع الكبير في المدن الساحلية. إلا أن الأشراف, وخلافاً للإقطاعيين – تأثروا بمصادرة أراضي الأوقاف وخلق إدارة علمانية خارجة عن نطاق سيطرتهم، حيث تم تعيين مسئولين بريطانيين أو كادر غربي التدريب (من العرب) في مواقع كانوا في السابق يسيطرون عليها.

أما العائلات المالكة للأراضي والتي وسعت ممتلكاتها أثناء الحكم العثماني كانت المستفيد الرئيسي من الارتفاع الكبير الذي طرأ على أثمان الأراضي الزراعية في فلسطين.

وفي هذا الجانب فإن أكبر تغير في معدلات الإنتاج طرأ على الحمضيات، حيث أدت زراعة الحمضيات في بيارات كبيرة إلى تضاؤل الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع الأرباح بشكل كبير.

إن تركز الثروة في يد هذه الشريحة من المجتمع العربي الفلسطيني كان يَظهر بوضوح عند مقارنتها بأحوال الفلاحين, وبما أن العديد من مالكي بيارات الحمضيات قد امتصوا مبالغ هائلة من الأرباح عن طريق إقراض الفلاحين أو من إيجارات الأراضي فقد أصبحوا هدفاً لغضب الفلاحين.

من الناحية الأخرى, وخلافاً لمالكي الأراضي استمر الأشراف في اعتمادهم على الحكومة من أجل الحفاظ على موقعهم الاجتماعي, وبالتحديد من أجل السيطرة على الممتلكات والأراضي المسجلة كأوقاف.

فقد كتب "ستورزو" تقريراً يفيد أنه خلال الاضطرابات التي حدثت في عيد الفصح في القدس عام 1920 أعلن رئيس بلدية القدس, وهو ينتمي لأكبر العائلات الشريفة في فلسطين, موسى باشا كاظم الحسيني, نفسه زعيماً ومتحدثاً باسم المعارضة للانتداب البريطاني.

عندما توفى مفتي القدس كمال أفندي الحسيني, وهو ابن عم موسى كاظم عُين مكانه أخيه لأبيه أمين الحسيني, رغم معارضة عائلة النشاشيبي. وبذلك **ضمن البريطانيون انقسام أكبر عائلات البلاد لأن أهم مركزين إسلاميين في البلاد هما الآن في أيدي عائلتين متنازعتين.**

وأخيراً تجب الإشارة هنا إلى أن ما أسهم في تعقيد الأمور أكثر هو استعداد العائلات المالكة الكبيرة للتحالف مع إحدى العائلتين المتنافستين – الحسيني والنشاشيبي. فبما أن كلتا العائلتين لم تعارضا الحكم البريطاني بل صبت كل منهما جام غضبها على منافستها, أمل مالكو الأراضي أن يصلوا إلى مراكز قيادية في المجتمع العربي الفلسطيني دون تعرضهم ومصالحهم للخطر. حتى ثورة 1936 أيدت كل من عائلات التاجي والشوا وطوقان والبرغوثي والدجاني (القدس) وكذلك رؤوساء بلدية يافا ورام الله ونابلس والخليل المعارضة, أما الحاج أمين الحسينيين عامة فقد استندوا إلى دعم جزء من عائلة التميمي والعلمي والجيوسي والمفتين والقضاة والأئمة الإقليمين – الذين كان الحاج أمين يعينهم بصفته رئيس المجلس الإسلامي الأعلى – وشيوخ القرى والمسؤولين عن إدارة أملاك الأوقاف.

<u>الحرب الأهلية والصراع الطبقي</u>:

ساد في المجتمع الفلسطيني منذ عام 1939 جدل ساخن حول أسباب هزيمة ثورة 1936، فقد كان لانعدام الوحدة في المجتمع الفلسطيني, وتقاعس القيادة التقليدية عن دعم النضال الوطني الذي مس مواقعها التقليدية دوراً كبيراً في هذه الهزيمة.

وتجب الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً: أثناء الإضراب العام, في ربيع 1936 رفض الزعماء الفلسطينيون, وهم آنذاك أعضاء في اللجنة العربية العليا, مطالبة اللجان المحلية إياهم بوجوب إشراك الموظفين الحكوميين بالإضراب العام.

ثانياً: عندما أوشك الإضراب على الامتداد ليشمل الفترة الحرجة زراعياً, أي في الخريف, موسم الحمضيات, عمل زعماء الحركة الوطنية على أن لايمس الإضراب مصالحهم الحيوية, فأصدر مالكو الأراضي الأقوياء في اللجنة العربية العليا مثل عوني عبد الهادي, ويعقوب الغصين وبدعم من الحاج أمين وراغب النشاشيبي نداءاً يحث على إنهاء الإضراب, ورغم أن السلطات البريطانية لم تستجب لمطالب المضربين.

ثالثاً: عندما أدرك الفلاحون والعمال المدينيون أن الاحتجاج السلمي عقيم, وبدأوا بالتالي يخططون لانتفاضة مسلحة, **تدخل الزعماء مرة أخرى في محاولة لمنع الانتفاضة المسلحة**, أو على الأقل تحجيمها وتقليل فعاليتها. **فمثلاً عندما تقدم عدد من أعضاء اللجان المحلية طالبين الدعم من الحاج أمين رد عليهم بالنصح والتحذير من مغبة العمل ضد الحكومة. لقد حذرهم من مغبة الاستمرار في هذه الأعمال لأنها**

ستؤدي إلى خسارة العرب للدعم الذين يحظون به من لندن, وحثهم على شن حملة سلمية لكسب الدعم السياسي من بلدان إسلامية أخرى, أو على الأقل تأجيل تنفيذ خططهم إلى أن تتضح الظروف. وفي مناسبة أخرى ضغط عليهم من أجل العدول عن خططهم للهجوم على مراكز الشرطة و ومعسكرات الجيش البريطاني, وطلب إليهم تكثيف هجماتهم على المستوطنات اليهودية.

إضافة إلى الحاج أمين, رفض زعماء آخرون دعم الثورة المسلحة, فمثلاً رفضت عائلة النشاشيبي دعم الكفاح المسلح خشية أن يوجه السلاح في النهاية إلى صدرها.

وأخيراً عندما اتخذت الثورة طابع النضال الثوري المعادي للنخبة الإقطاعية وللبريطانيين على السواء نظم آل النشاشيبي وأعوانهم وبعض ملاك الأراضي الكبار وتجار المدن الأغنياء, الذين فقدوا مواقعهم لصالح الثوار, فرقهم الخاصة المعادية للثوار والتي كانت تهاجم حصون الثوار في الريف. وفي بعض المناطق كان مؤيدو عائلة النشاشيبي يسلمون معلومات للبريطانيين كانت تؤدي إلى اعتقال وأسر قادة الثوار.

الجزء الثاني

الشتات الفلسطيني: 1948– 1983

أفول العائلات الحاكمة 1948 □ 1967:

أدى تشتت الشعب الفلسطيني وسيطرة الصهاينة على جزء كبير من البلاد إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية, حتى في تلك الأجزاء التي بقيت تحت السيطرة العربية – الضفة الغربية وغزة.

ولكن رغم أن خلق دولة إسرائيل أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة لأجزاء كبيرة من الفلاحين والطبقة العاملة, وأجبر قطاعات من البرجوازية و الطبقة العليا على التشرد, **إلا أنه أفاد بعض عناصر الأشراف والطبقة المالكة للأرض التي حافظت على ممتلكاتها في أجزاء فلسطين التي احتلتها الدول العربية. وأدى فيض اللاجئين إلى انخفاض الأجور إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ أواسط الثلاثينات, ووفر احتياطياً كبيراً من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة التي كانت بحاجة ماسة لإيجاد عمل ولو بأجر زهيد ليقيها الجوع. وفي الوقت ذاته شكل وجود سوق العمل الكبير هذا حافز لمالكي الأراضي والرأسماليين المحليين في الضفة وغزة لاستصلاح أراض جديدة, وللانخراط في التجارة الخارجية, وتطوير صناعة محلية قادرة على توفير احتياجات السكان الذين تضخم عددهم نتيجة اللجوء.**

على أية حال مهد تقسيم فلسطين, وانتهاء هيمنة الطبقة الحاكمة, الطريق أمام نشوء طبقات جديدة, وتولى رجال لاينتمون إلى أعلى السلم الاجتماعي التقليدي السلطات السياسية.

يبحث هذا الفصل في موقع الأشراف والعائلات المالكة الكبيرة في أجزاء فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال العربي, وبالتحديد وضع هذه الطبقات في الأردن حتى لحظة زوالهم بعد حرب 1967 عندما تحدت منظمة التحرير الفلسطينية, والكوادر المسلحة من الفصائل الفلسطينية مزاعمهم بقيادة الشعب الفلسطيني.

هزيمة الحركة الوطنية 1943 □ 1948:

الحسينيون والاستقلال 43 –1945:

في بداية عام 1943 تأكد الطرفان العربي واليهودي في فلسطين بأن انتصار بريطانيا بات وشيكاً, فبدأوا بإعداد الخطط للحصول على مزيد من التنازلات البريطانية فور انتهاء الحرب.

أما العرب, الذين امتعضوا من الخطط الصهيونية في بلادهم, ومن الدعم المتزايد الذي تقدمه الولايات المتحدة للوكالة اليهودية, فقد طرحوا لامبالاتهم السياسية جانباً وبدأوا يتحركون من جديد من أجل إزالة القيود عن نشاطهم السياسي, ومن أجل خلق حركة وطنية موحدة.

من بين طبقات ملاك الأراضي والإشراف في فلسطين كانت المجموعة الوحيدة التي لم تفقد مصداقيتها الجماهيرية, ولم تكن في المنفى, هى من أعضاء حزب الاستقلال الذي تأسس في نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل عدد من المثقفين المدينيين الذين ينتمون لطبقة ملاك الأراضي في فلسطين وسوريا والعراق. كان أعضاء هذا الحزب أصلاً من مؤيدي حكومة فيصل في سوريا ولكنهم هربوا بعد سقوط عرش فيصل ولجأوا إلى الأردن, وهناك دخلوا في صراع مع الأمير عبد الله, مما أدى إلى طردهم من الأردن في أواخر العشرينات. أسس الأعضاء الفلسطينيون في حزب الاستقلال فرعاً مستقلاً للحزب في فلسطين, كان ينادي بإنهاء الحكم البريطاني وبقيام الوحدة العربية.

رغم أنه كان يضم أعضاء من طبقة ملاك الأراضي الكبار مثل عوني بيك عبد الهادي ورشيد الحاج إبراهيم– سيد عائلة بارزة في حيفا – إلا أن حزب الاستقلال جذب إلى صفوفه شباباً من أبناء الطبقة الوسطى بينهم عدد من المؤهلين مهنياً ممن تلقوا تعليمهم في المدارس الغربية, إما في فلسطين وإما في الخارج. وجذب الحزب أيضاً بعضاً من أعضاء الطائفة المسيحية, بسبب أيديولوجيته العلمانية.

وفي لحظة اندلاع الثورة عام 1936, انتهى وجود الحزب ككتلة سياسية واحدة. ولكن رغم ذلك استمر أعضاء الحزب بلعب دور مهم في اللجان الوطنية التي شُكلت في بداية الإضراب, وساهم عدد منهم في العمل الثوري بفاعلية.

الاحتلال الإسرائيلي وهزيمة المفتي 1947 □ 1948:

بهزيمة مصر وموافقتها اللاحقة على الدخول في مفاوضات هدنة مع إسرائيل انتهت هيمنة المفتي الطويلة على الحركة الوطنية الفلسطينية, وتوقفت اللجنة العربية العليا عن العمل. ورغم بقاء حكومة عموم فلسطين إلا أن هذا البقاء كان اسمياً فقط, حيث اقتصر عملها على إصدار بعض البيانات في بعض المناسبات من مقرها في القاهرة. بعد ذلك أغلق الرئيس عبد الناصر مكاتبها عام 1959.

في اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وشرق الأردن والتي تمت في رودوس في أوائل نيسان 1949, وافق عبد الله على منع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية, البرية والبحرية والجوية, من القيام بأي عمل حربي أو عدواني ضد القوات الإسرائيلية.

في 26 نيسان 1949 تغير الاسم الرسمي للبلاد ليصبح المملكة الأردنية الهاشمية, حيث قرر الملك عبد الله, إسقاط كلمة فلسطين من اسم البلاد ومن قائمة ألقابه كملك. **وفي كانون أول 1949 تقرر اعتبار الفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها الأردن, وفي الأردن نفسها, مواطنين أردنيين. وأخيراً, وفي 24 نيسان 1950, أعلن الملك عبد الله في خطاب العرش عن ضم وسط فلسطين بشكل رسمي, وصدر في اليوم ذاته مرسوماً يؤكد هذا الإعلان, ومنذ ذلك التاريخ أشارت كل البيانات الى تلك المناطق باسم الضفة الغربية (المملكة الأردنية الهاشمية).**

باكتمال عملية التقسيم وإخماد بقايا المقاومة انتقل النضال من أجل استقلال فلسطين الى مرحلة العمل السياسي, وانتقل مسرح هذا العمل الى خارج فلسطين فأصبحت عمان خلال العقد القادم منبراً للتعبير عن الطموحات الفلسطينية بدل القدس. ولكنها كانت معركة من جانب واحد, **فعبد الله وورثته المدعومون من معظم القوى الغربية, والعازمون على الحفاظ على الوضع القائم, فرضوا على بقايا الزعامات التقليدية الفلسطينية أحد خيارين مصيريين: إما القبول بالإلحاق الذي فرضه عبد الله, مع ما يوفره هذا الإلحاق من هدوء وفرص اقتصادية, وأما مواجهة الملك والمملكة ومن وراءها في بريطانيا والولايات المتحدة. في النهاية اختاروا الخيار الأول, مما افقدهم مصداقيتهم أمام شعبهم, هذا الشعب الذي أخذ يتطلع الى زعماء أكثر نضالية في العالم العربي لمواصلة النضال وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق دولة مستقلة.**

<u>استعادة الفصيل المؤيد لعبد الله:</u>

تكللت محاولات عبد الله خلق عملاء له في فلسطين, يؤيدون التقسيم وضم وسط فلسطين للأردن, بالنجاح في خريف 1948 بعد أن اتبع انتصاراته العسكرية بمحاولة تجميع مؤيديه في الضفة الغربية. عقد في تشرين أول 1948" مؤتمراً يضم عناصر من الطبقة الحاكمة الفلسطينية المؤيدة للعرش الهاشمي والحكم البريطاني. انعقد المؤتمر في عمان برئاسة الشيخ **سليمان التاجي الفاروقي,** أحد أعضاء النخبة التقليدية, ومؤيداً لحزب الدفاع في أواسط الثلاثينات. باشر المؤتمر بإصدار قرارات تنكر مزاعم حكومة عموم فلسطين التي شكلت في غزة قبل عدة أيام.

وفي 20 كانون أول, عين الملك عبد الله الشيخ حسام الدين جارالله, من عائلة مقدسية شريفة, متحالفة مع عائلة النشاشيبي, وعضو المجلس الإسلامي الأعلى في العشرينات, مفتياً للقدس بدل الحاج أمين.

وجاءت الضربة الأخيرة بل والقاضية للحسيني في الأسابيع القليلة القادمة, عندما غير العشرات من أتباعه في حكومة عموم فلسطين ولاءهم, وأيدوا عبد الله. من بين هؤلاء أربعة وزراء في حكومة عموم فلسطين المشكلة في غزة هم: أحمد حلمي باشا, عوني عبد الهادي, الدكتور حسين فخري الخالدي, وكذلك سكرتير مجلس الوزراء, أنور نسيبة. وهيمن هؤلاء الرجال ومعهم آخرون من عائلات طوقان ودجاني وخطيب ونمر وبرغوثي وجيوسي على ما تبقى من نشاط سياسي فلسطيني, وعلى قسم كبير من النشاط الاقتصادي.

الفوائد الاقتصادية:

لقد أدى ضم الضفة الغربية عام 1950 الى تحول تام في الاقتصاد والمجتمع الأردني. إذ ازداد عدد السكان أكثر من الضعف نتيجة تدفق اللاجئين الذين أقاموا في المناطق التي احتلها الأردن, فوصل عددهم عام 1955 الى أكثر من 1.450.000 بينهم حوالي 610 ألف – أي ما يقارب ثلثي مجموع السكان – من الفارين من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1948.

أما أثر الهجرة الفلسطينية على المدن في الضفتين فكان مفاجئاً أيضاً: فعمان مثلاً, المدينة التي لم يتجاوز عدد سكانها 40 ألفًا في أوائل الأربعينيات, وصل عدد سكانها الى 120 ألف عام 1950 – ثلاثة أضعاف– ثم وصل عام 1960 الى 220 ألف أي بزيادة تتجاوز 550 بالمئة خلال عشرين عاماً.

وفي الضفة الغربية شهدت المناطق المدينية مثل القدس ورام الله وأريحا ونابلس وطولكرم ازدياداً كبيراً في عدد السكان، وقد وفر هذا الوضع – قلة الأراضي والتمدن السريع– فرصاً لامثيل لها لملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية, فبعضهم كما ذكر سابقاً اشترى أراضٍ في وسط فلسطين في فترة الانتداب من الأرباح التي تراكمت لديهم من زراعة وتصدير الحمضيات.

هناك مؤشرات على أن عدد ملاكي الأراضي القادرين على الاستفادة من الوضع الزراعي الجديد وتوسيع ممتلكاتهم كان كبيراً نسبياً. قدرت دراسة أُجريت بهذا الخصوص عام 1964 عدد ملاك الأراضي (ومن ضمنها أراضي الضفة الغربية), 647 مالكاً تزيد ملكية كل واحد منهم عن 250 أكر, ومجموع ملكية هؤلاء تساوي ما يملكه 68.728 فلاح تقل معدل ملكية الواحد منهم عن 25 أكر. (أي فدان = 4 دونم).

في حزيران 1967 كان هناك 666 مالكاً تزيد ملكية الفرد فيهم على 250 أكر:

245 مالك تبلغ ملكية كل منهم 500أكر أو أكثر, و67 مالك تبلغ ملكية كل منهم 1250 أكر, و22 مالك تبلغ معدل ملكية الواحد فيهم 2500 أكر.

أُجريت دراسات أُخرى في أواسط الخمسينات دلت على أنه رغم ارتفاع عدد الملكيات الصغيرة في الضفة الغربية, إلا أنه توجد في مناطق عديدة من الضفة الغربية ملكيات كبيرة, أهم هذه المناطق: المنطقة

المحيطة بالقدس ونابلس والخليل. ففي منطقة القدس وزع 36.9% من الأراضي على وحدات تبلغ الوحدة منها 250 أكر, وفي الخليل وصلت النسبة 17.4% وفي نابلس 16.2%.

الى جانب قدرتهم على تحريك رأس المال والعمل, استفاد مالكو الأراضي الكبار من قدرتهم على الوصول الى الأسواق الداخلية والخارجية, ومن سيطرتهم على التجارة بين الضفتين الغربية والشرقية.

كذلك كانت لبعض العائلات في الخليل, وبعض القبائل المسيحية التي تسيطر على المنطقة الوسطى من وادي الأردن, صلات قوية مع عشيرة المجالي من شرق الأردن, ومن خلال هذه الروابط توصلت الى إقامة علاقات مع مسئولين في أعلى المستويات الإدارية في عمان ومع مسؤولين في البلاط الملكي والجيش. لذلك لم تشكل مسائل الحصول على رخص تصدير أو تصاريح حدود أو نقل أي مشاكل حقيقية.

إضافة الى ذلك مارس مشايخ قبائل التميمية والطربين والعزازمة والجبارات في جنوب فلسطين أعمال التجارة بين الضفتين, حيث كانوا يتاجرون بشكل رئيس بالماشية وبالإنتاج الزراعي من أراضيهم الموجودة على جانبي الحدود. **وكانت تجارة الحشيش مزدهرة بشكل كبير وتتضمن تهريب مايزرع منه في لبنان وسوريا عبر فلسطين وصحراء سيناء ليصل الى مستهلكيه في مصر.**

فيما بعد وعندما أصبح منتوج الأراضي الجديدة ثابتاً ومتزايداً, بدأ ملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية بتسويق سلعهم بأنفسهم – كما حصل مع منتجي الحمضيات فترة الانتداب– أو شكلوا تحالفات مع العائلات التجارية الكبيرة في الضفة الشرقية للهيمنة على تجارة التصدير.

ومن أكثر المغامرات التجارية نجاحاً, كانت تجارة زيت الزيتون من ممتلكات **آل طوقان** في منطقة نابلس. فبتأسيسهم لشركة مساهمة واستخدامهم لصلاتهم في الوزارات المعنية في عمان نجحوا في منع استيراد زيوت غذائية أخرى, وفي تصدير زيت الزيتون الى الخارج في موسم الزيتون, الأمر الذي ضمن لهم ولكبار المنتجين المتحالفين معهم سعراً عالياً لمنتوجهم في السوق.

بالإضافة الى ذلك, استثمر **آل طوقان** أموالهم في إنشاء المستودعات واليات التخزين, مما مكنهم من تخزين السلعة للوقت الذي يصل فيه السعر الى قمته القصوى.

أما **عائلة جرار** التي كانت تملك كروم زيتون كبيرة في منطقة جنين, والتي كانت متحالفة مع عائلة طوقان, فقد استثمرت رأس مالها في زراعة أشجار الفواكه إضافة الى أشجار الزيتون. بهذه الطريقة استطاعت أن توسع استثماراتها ذات المدى الطويل وبطريقة مربحة جداً, إضافة الى أرباحها من تصدير الفواكه الى شرق الأردن.

وبدأت **عائلة عبد الهادي** بزراعة أشجار الزيتون وبالمتاجرة بأشتال الزيتون في الستينات.

أما مالكو الأراضي الآخرين, ومن بينهم آل طوقان, فقد رفعوا مستوى إنتاجهم بتوسيع أسواق الصابون, وبفتح أسواق جديدة للصابون المصنوع من زيت الزيتون في سوريا والخليج العربي, إضافة الى الأسواق التقليدية في مصر وشرق الأردن. واستثمر آخرون رؤوس أموالهم في زراعة البطيخ من أجل السوق المحلي والخارجي, وفي زراعة البندورة والخضار التي كانوا يصدرونها الى عمان.

هؤلاء الملاك والعائلات, احتكروا أيضاً مراكز مهمة أخرى في الوزارات وإدارات الخدمات العامة, في الفترة بين آبار 1949 ونيسان 1957 احتُل المنصب من قبل راغب النشاشيبي, وخلوصي الخيري, وسليمان الطوقان, والشيخ محمد علي الجعبري, وهاشم الجيوسي, وعبد القادر الصالح وكلهم من أبناء العائلات المالكة للأراضي أو من النخبة التجارية التي أيدت الحكم الهاشمي في الضفة الغربية.

وفي المقابل، فقد عانت باقي قطاعات الطبقة الحاكمة الفلسطينية, والتي استمرت في معارضتها للإلحاق, كما عانت البرجوازية الصناعية الوليدة والفلاحون الصغار. وفي عام 1956 أصبحت هذه المجموعات– مدعومة من العمال المدينيين والعمال الزراعيين العاطلين عن العمل والذين يقطنون في المخيمات, والمثقفين المستقلين – جاهزة لتحدي الهيمنة الهاشمية ولتحدي سيطرة الأعيان الفلسطينيين المتعاطفين مع الملك.

مشاركة ما يسمى بالأشراف وكبار الملاك والبورجوازيين الفلسطينيين في حكومة الملك عبدالله :

رحبت قطاعات واسعة من الأشراف بالعلاقة الجديدة مع عبد الله، آملين ان يستعيدوا نفوذهم الذي تمتعوا به في ظل الحكم العثماني، والذي قضى الانتداب عليه، وبالتالي فان العديد من زعماء الأشراف وأبنائهم استمروا في خدمة الملك بإخلاص مقابل الحصول على امتيازات اجتماعية واقتصادية حرم منها أقرباؤهم الأكثر نضالية.

بدأ توزيع المناصب على الفلسطينيين المؤيدين للأسرة الهاشمية مع احتلال الفيلق العربي للضفة الغربية في النصف الثاني من عام 1948. فعُين فلسطينيان هما عارف العارف– الذي عمل في شرق الأردن, وأحمد حلمي باشا حكام مناطق بإمرة إبراهيم هاشم. وبعد مؤتمر أريحا عين فلسطيني آخر, عزمي النشاشيبي, حاكماً عسكرياً وكان مقره رام الله.

وفي آذار 1949 عين فلسطينيان هما حامد خليل, رئيس بلدية حيفا الأسبق والذي ساهم بفاعلية في تنظيم مؤتمر أريحا, ونعيم طوقان لرئاسة منطقتي رام الله والخليل. وفي أيلول 1949 عُين راغب النشاشيبي, رئيس بلدية القدس الأسبق, حاكماً عاماً لفلسطين العربية. قبل ذلك بعدة أشهر, أي في آيار 1949, أجرى الملك تعديلاً وزارياً ليضم الى مجلس وزرائه ثلاثة فلسطينيين مؤيدين له هم: موسى ناصر مالك أراضي وحاكم منطقة رام الله في فترة الانتداب البريطاني, وروحي عبد الهادي (الذي ينحدر من أكبر العائلات المالكة

للأراضي في فلسطين وكان مساعداً رئيساً للسكرتير العام لفلسطين في فترة الانتداب), وخلوصي الخيري. وفي آب عُين راغب النشاشيبي وزيراً لوزارة اللاجئين الجديدة, حيث وفر له هذا المنصب سيطرة كاملة على صندوق المساعدات والأغذية الضخم, التي كانت ترسلها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الخيرية.

عين الملك رجلين من أشد المعارضين للمجلس الإسلامي الأعلى وللمفتي في فترة الانتداب هما: الشيخ حسام الدين جار الله مفتياً للقدس (بدل الحج أمين) ورئيساً للقضاة في 20 كانون ثاني 1948, وراغب بيك النشاشيبي حارساً للاماكن المقدسة وللحرم الشريف, وأخيراً أمر الملك بتشكيل مجلس إسلامي أعلى جديد برئاسة عوني عبد الهادي.

ففي الانتخابات التي جرت في نيسان 1950, ترشح 65 مرشحاً من الضفة الغربية لعشرين مقعداً برلمانياً – ثلاثة مقاعد حفظت لفلسطينيين مسيحيين. فسيطر أبناء العائلات الشريفة والمالكة للأراضي الموالية للملك على قائمة الفائزين بالانتخابات, ضمت هذه القائمة تحسين عبد الهادي ورشاد الخطيب وعبد الرحيم جرار وأنور نسيبة وقدري طوقان.

مُنح كل من الشيخ محمد علي الجعبري والشيخ سليمان التاجي الفاروقي, اللذين لعبا دوراً بالغ الأهمية في حشد المؤيدين لإلحاق الضفة الغربية, مقاعد في مجلس الأعيان في نيسان 1950.

كذلك احتكرت العائلات نفسها الحصة الفلسطينية في مجلس الوزراء, فعُين هاشم الجيوسي مثلاً في ست مجالس وزارية بين 1950 و 1957 كوزير للاتصال والداخلية والتجارة والمالية والزراعة والطيران المدني. أما أنور نسيبة المنحدر من العائلات المقدسية الشريفة فعُين لأول مرة في مجلس الوزراء في أيلول 1952 حيث عمل وزيراً للإنماء والاعمار ثم وزيراً للدفاع ثم التعليم. أما أحمد طوقان خريج جامعة اكسفورد, والذي عمل أيام الانتداب في دائرة التعليم في فلسطين, وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء.

وفي حالة الشؤون الخارجية مثلاً, أدت سيطرة الفلسطينيين على الوزارة خلال الخمسينات والستينات الى امتلاء سفارات الأردن بالعاملين الفلسطينيين, وخصوصاً من العائلات الموالية.

ففي تلك الفترة ضمت صفوف السفراء الأردنيين أمثال يوسف هيكل, رئيس بلدية يافا الأسبق (وعمل سفيراً في واشنطن ولندن وتايي), وحازم زكي نسيبة (عمل سفيراً في الأمم المتحدة) وعوني عبد الهادي (القاهرة), وعيس البندك رئيس بلدية بيت لحم الأسبق (عمل سفيراً في اسبانيا), وجمال طوقان (في بيروت) وعبد الله صلاح (الكويت ونيودلهي وباريس), وعادل الخالدي (مدريد), وأنور الخطيب في (القاهرة).

وأوجدت قيود أخرى في القانون البلدي تقصر حق التصويت على من يدفع ضريبة الملكية, أو مبلغ محدود كضريبة بلدية كل عام. هذا القانون جاء لمصلحة التجار والعائلات الكبيرة التي سيطرت الى حد ما على المجالس البلدية في مناطقها خلال فترة الحكم الأردني.

فمثلاً انتخب الحاج معزوز المصري رئيساً لبلدية نابلس في ثلاث دورات انتخابية من بين أربع دورات, عقدت بين 1951 و1967 وكان عادل الشكعة عضواً في المجلس ذاته خلال فترة الحكم الأردني كله. في تلك الأثناء جُند أبناء العائلات الكبيرة كضباط في الفيلق العربي وفي القوى الجوية.

<u>التحدي الوطني الجديد:</u>

لم تكن هيمنة المؤيدين للنظام الهاشمي من الطبقة الحاكمة الفلسطينية عملية سهلة. ففي الضفة الغربية واصلت المقاومة المسلحة, المدعومة من المفتي في موقعه في مصر, شن غارات ضد المناطق التي احتلتها إسرائيل حتى بعد الإعلان الرسمي لضم الضفة الغربية للأردن.

وفي تموز 1951 وقع الملك عبد الله نفسه ضحية هذا الغضب الفلسطيني, حيث اغتاله خياط فلسطيني على درجات المسجد الأقصى في القدس.

بعد ذلك بعام أُسقط نظام فاروق في مصر, وسرعان ما لمست نتائج ذلك في الضفة الغربية حيث ترافق هذا الأمل مع تصاعد الاستياء من الإجراءات القمعية التي يمارسها الفيلق العربي ومع تصاعد المعارضة للإلحاق بالأردن.

جلب تتويج الملك حسين في أيار 1953 فترة من الهدوء النسبي. ولكن في خريف العام نفسه نزل الفلسطينيون الى الشوارع مرة أخرى. تبعه شغب في كانون الأول وخرجت المظاهرات الجماهيرية ضد نظام الملك في ربيع وصيف 1954.

لقد وضع إصرار الملك على إنقاذ عرشه ولو على حساب أرواح الفلسطينيين، العائلات الفلسطينية التي تدعم العرش في مأزق صعب, فإما أن يتبعوا خطوات رجل السياسة الوطني سليمان النابلسي- شاب يملك بنكاً ومن عائلة متنفذة من أصل فلسطيني- وينسحبوا من الانتخابات, أو أن يتجاهلوا ما يقترفه الفيلق العربي ويدعموا الإجراءات القمعية.

في عام 1954 هدد تزامن الاحتجاج الجماهيري مع تنامي المعارضة في البرلمان بإثارة المزيد من المطالب بالإصلاح الديمقراطي وإنهاء الوجود البريطاني في الأردن.

وبإصرار من الملك اصدر رئيس الوزراء أبو الهدى في تشرين أول قراراً باعتقال عدد من مرشحي المعارضة كان من بينهم النابلسي. حُظرت النشرات الحزبية وأبُعد المناضلون المعروفون عن اللوائح الانتخابية. ولكن غضب الجماهير الذين لجأوا الى إحراق وتخريب الفيلات الخاصة والمباني الحكومية في عمان أُثنى الحكومة والفلسطينيون فيها على ممارسة المزيد من الاحتكار الانتخابي خوفاً من تضرر ممتلكاتهم الخاصة.

وبتسلحهم بالتعديلات الدستورية الجديدة, شن أبناء العائلات الكبيرة المنشقون على عائلاتهم, والذين أُبعدوا عن السلطة, شنوا حملة مكثفة وواسعة في السنتين اللاحقتين من أجل فرض انتخابات برلمانية جديدة. وبزعامة النابلسي شكلوا حزباً جديداً هو **الحزب الاشتراكي الوطني** ضم مالكي أراضي وشيوخ عشائر فلسطينيين وشرق أردنيين, وكذلك ممثلين عن البرجوازية الوليدة الذين أرادوا إحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية.

أدى انتصار المعارضة في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول الى دخول أغلبية وطنية في مجلس النواب ومجلس الوزراء. وكان حزب النابلسي الذي حصل على 18% من مجموع أصوات الناخبين التي بلغت 405 آلاف صوت هو المنتصر الحقيقي, حيث حصل على 12 مقعداً من بين أربعين مقعداً نيابياً. وبتحالفه مع حزب البعث الذي حصل على مقعدين والجبهة الوطنية بقيادة الشيوعيين التي حصلت على ثلاث مقاعد, والنواب المستقلون الثلاثة استطاع النابلسي أن يشكل ائتلافاً حكومياً من 20 مقعداً نيابياً. لقد تقلص عدد النواب المؤيدين للحكومة الى 8 أعضاء فقط بعد أن كانوا 35 نائباً في المجلس السابق.

أما في مجلس الوزراء فقد حل الاشتراكيون الوطنيون والبعثيون محل حلفاء الملك من عائلات النشاشيبي والنسيبة وطوقان. وأعطى منصب الدكتور حسين فخري الخالدي الذي كان وزيراً للخارجية الى محرر **شاب من رام الله هو عبد الله الريماوي, الذي أسهم في تأسيس حزب البعث والذي اعتقل مراراً بسبب معارضته لنظام الملك ولبريطانيا.**

لم تكن الحكومة الجديدة, رغم راديكاليتها, معارضة كلياً للعرش, ولم تكن ملتزمة بإقامة النظام الجمهوري. دعا النظام الجديد الى إرساء الحريات الديمقراطية والسياسية وإدخال اصلاحات اقتصادية واجتماعية, هذه الإجراءات كانت تسعى لتحويل نظام الحكم من ملكي مطلق الصلاحيات الى نظام يشبه الملكيات الدستورية في أوروبا.

لم تضيع الحكومة الجديدة وقتاً طويلاً بل أسرعت الى تغيير تحالفات الأردن الخارجية. فأعلنت أن الأردن حكومة وشعباً هو جزء من الأمة العربية ودعت الى تحرير الأراضي العربية من السيطرة البريطانية والفرنسية.

في نهاية تشرين ثاني 1956 كان النابلسي يتمتع بدعم الوزارة والبرلمان والبلاد كلها, عندها شجب الإمبريالية بجميع وجوهها, وأُعلن عن نية حكومته إلغاء المعاهدة البريطانية- الأردنية, وطالب بريطانيا بسحب جميع قواتها من الأراضي الأردنية.

وأخيراً وكجزء من إعادة صياغة تحالفات الأردن الخارجية, أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية.

على أية حال لم تدم وحدة البلاط والوزارة والبرلمان طويلاً, فعندما تراجع خطر الغزو وخطر الانتفاضة الداخلية, تحرك الملك مدعوماً من البلاط والفلسطينيين الموالين له ولبريطانيا لقلب سياسات النابلسي فحصل في خطواته هذه على تأييد كبير من الولايات المتحدة.

وفي 10 نيسان 1957 أذعن رئيس الوزراء لمطلب الملك لأن هذا ما ينص عليه الدستور.

وفي 25 نيسان عندما أيقن الملك استحالة إمكانية تشكيل حكومة تنسجم مع تطلعاته, وبعد خروج الجماهير الى الشوارع في عمان والقدس ونابلس, أوقف الملك العمل بالدستور, وحل البرلمان, وأعلن الحكم العرفي, وحظر الأحزاب السياسية, وإنزال الجنود الى الشوارع, وفرض حظر التجول على مدار اليوم في القدس ونابلس ورام الله واربد.

في اليوم الثاني تم اعتقال المئات من معارضي الملك من بينهم النابلسي ونعيم عبد الهادي وعبد الحليم النمر ليحاكموا أمام المحاكم العسكرية. ثم عين الملك مجلس وزراء جديد ضم عدداً من الفلسطينيين الموالين للملك مثل سليمان طوقان.

ولكن رغم ما قد يبدو من أن الجبهة الداخلية باتت آمنة نتيجة القمع الملكي, فإن مشاكل الملك لم تنته بعد. فقد اندلعت حرب الكلام بين الأردن من جهة وكل من مصر وسوريا من جهة أخرى. ثم أعلنت كل من مصر وسوريا في شباط عن نيتهما الاندماج في الجمهورية العربية المتحدة, فبات أعداء الملك في العالم العربي أقوى من أي وقت مضى.

بعد شهور قليلة عندما أطاح انقلاب عسكري في بغداد بابن عمه فيصل الثاني وخشية أن يلحق بابن عمه, طلب الحسين مساعدة طارئة من بريطانيا والولايات المتحدة.

بعد ثلاثة أعوام خفف الانفصال بين سورية ومصر والذي تم عام 1962, الضغط عن الملك, ولكن حينها كانت مسألة الحقوق الفلسطينية ومواصلة النضال من أجل الوحدة العربية بشكل عام قد خرجت من يده.

أما النبلاء الفلسطينيون الذين مازالوا موالين للملك والعرش في الأردن, فقد جلبت لهم هزيمة النابلسي والمتعاطفين معه الارتياح, حيث تجنبوا غضب مواطنيهم وكافأهم الملك عل إخلاصهم له بإعطائهم مناصب رفيعة وامتيازات اقتصادية كبيرة.

أما أولئك الفلسطينيون الذين انضموا الى المعارضة وسعوا الى المحافظة على مصداقيتهم أمام مواطنيهم بإقامة علاقات مع الطبقة البرجوازية الوليدة, وبدرجة أقل مع المثقفين والفلاحين المجرين فقد واجههم خيار صعب, فإما الانضمام الى فلسطيني المنافي والإذعان أمام إبعادهم عن السلطة وإما التضحية بروابطهم مع الجماهير الفلسطينية مقابل أن يحظوا برعاية الملك.

مع حلول عام 1967 كان أشخاص مثل أنور الخطيب وأنور نسيبة والشيخ محمد علي الجعبري وبعض المنشقين من عائلة طوقان يعتبرون من أقرب المقربين في الضفة الغربية. وتابعوا هذا الدور, معتمدين على رواتبهم كوزراء وسفراء وقضاة ورؤساء بلديات, حتى بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967, وبعد الحرب الأهلية في الأردن عام 1970–1971. **ومع العناصر الموالية للملك من العائلات المالكة الفلسطينية وزعماء القبائل الموالين لحسين أسهم هؤلاء بمنع تبلور وعي فلسطيني خاص في الضفة الغربية وفي الأردن حتى أواخر الستينات.**

القومية والبرجوازية:

لم يكن الأردن البلد الوحيد الذي عانى من النتائج السلبية لضياع فلسطين فقد سقط نظام الملك فاروق في مصر في تموز 1952، وبداية المرحلة الناصرية، حيث تعرض عبد الناصر عام 1955 لحملة شجب مريرة من آلاف الفلسطينيين الغاضبين الذين طالبوا بحمل السلاح بعد الهجوم الإسرائيلي على مواقع مصرية وأهداف مدنية في غزة في شباط مما أدى الى مقتل 39 شخصاً. واحدث الغزو الإسرائيلي للسويس, والذي تم بعد 18 شهراً من الهجوم الإسرائيلي على غزة, مظاهرات جماهيرية في عشرات العواصم العربية من الظهران الى بيروت والقاهرة والجزائر. وبعد فترة وجيزة من نزول القوات الأمريكية في لبنان عام 1958 أُسقطت الأسرة الهاشمية في العراق بانقلاب دموي قاده العميد الركن عبد الكريم قاسم. **وأصبحت القومية العربية الراديكالية كما لو أنها الخبز اليومي للجماهير, وباتت الأنظمة العربية القائمة مهددة بالسقوط نتيجة انقلابات عسكرية أو تحركات جماهيرية.**

على أية حال كان واضحاً أن العديد من العرب اعتقدوا أن يوم التحرر من بقايا الاستعمار بات وشيكاً, بينما واقع الحال كان يشير الى أن المنطقة تمر في مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية ولكن بصورة غير مباشرة, أو بكلمة أخرى تخضع "للاستعمار الجديد" وكان أهم تطور في تلك المرحلة هو التوسع الكبير في إنتاج النفط في الخليج العربي.

أدى هذا الازدهار النفطي الى توسع مدن أخرى في المنطقة نتيجة تدفق الواردات وفتح شركات جديدة لخدمة حقول النفط, وإنشاء مصاف للنفط وموانئ لتصديره على شواطئ المتوسط, والازدياد الكبير على طلب المواد الاستهلاكية. **فبيروت مثلاً, شهدت نمواً ملحوظاً بعد هزيمة 1948 مباشرة,** إلا أنها أصبحت منذ أواسط الخمسينيات وما تلاها مركزاً رئيسياً للتجارة من والى الخليج, وباتت محطة رئيسية لإعادة تدوير أموال النفط العربي.

وأضحت عمان, والتي كانت عشية هزيمة فلسطين بلدة صغيرة, مدينة رئيسية وفرت فرص استثمار جديدة للفلسطينيين الذين يملكون رأس المال اللازم وخصوصاً في أوائل الخمسينات ومن ثم في الستينات

والسبعينات عندما تزايدت إمكانيات الاستثمار بسبب تدفق الأموال المرسلة من الفلسطينيين العاملين في الخليج الى عائلاتهم في الضفة الغربية وشرقي الأردن.

بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم عام 1948 كانت هذه البلدان بمثابة احد أبواب الأمل أمامهم. ولكن الفرص الجديدة التي منحها استثمار النفط العربي وتدفق رؤوس الأموال الغربية لم تكن متساوية لكل الفلسطينيين, **فالبنسبة لأكثرية الفلسطينيين وبخاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات والضواحي الفقيرة للمدن داخل البلدان المجاورة لإسرائيل لم يؤد الثراء النفطي إلا الى ارتفاع أجور البيوت وغلاء المعيشة وتشتت العائلات, ذلك أن أبناء العائلات الفقيرة كانوا يهاجرون الى الخليج ليعملوا في الأشغال ذات الأجور المتدنية, أو يذهبون الى المدن الكبيرة في لبنان وسوريا والأردن.** من ناحية أخرى استطاع الفلسطينيون من أصحاب رؤوس الأموال والمؤهلات العلمية الحصول على وظائف ذات دخول عالية في الشركات الأجنبية, أو في الوزارات والمعامل الخاصة في دول الخليج.أو استطاعوا الاستقرار خارج المخيمات: في بيروت وعمان والقاهرة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

بعد الهزيمة بثلاثين عاماً تشكلت طبقة جديدة في المجتمع الفلسطيني قوامها الفلسطينيون الذين تمكنوا من تحويل رؤوس أموال كافية للبدء بأعمال جديدة خارج فلسطين, وأولئك الذين تمكنوا من الإقامة في الخليج, ومن كان لهم دور في التطور الاقتصادي السريع الذي طرأ على البلدان العربية الرئيسية. تعطينا الأرقام عن عدد الفلسطينيين المقيمين في الخليج عام 1970 (وهي أول سنة تظهر فيها مثل هذه الإحصائية) فكرة أولية عن حجم هذه الطبقة الجديدة. تظهر هذه الإحصائية أن 189 ألف فلسطيني يعيشون في دول النفط العربية مثل العراق والعربية السعودية والكويت وقطر وإمارات الخليج وأن 5000 آخرين استقروا في ليبيا ليصبح الرقم الإجمالي 194 ألف, أي حوالي 6.6% من مجموع الشعب الفلسطيني.

وفي العام 1980 ازدادت نسبة الفلسطينيين المقيمين في الخليج وليبيا لتصل 12.6% من مجموع الشعب الفلسطيني ككل, ضعف ما كانت عليه عام 1970.

البرجوازية الجديدة هذه تتشابه مع نظيرتها الأوروبيات في القرن التاسع عشر ببعض السمات إلا أنها تختلف عنها في أمور كثيرة مهمة, أهم هذه الاختلافات هو أنها تفتقد للأرض والممتلكات العقارية والمصانع, والاهم من هذا كله أنها تفتقد قاعدة أرضية– دولة– لتعمل فيها. نتيجة ذلك ترافق تأييدها العلني النمط الغربي للتطور الرأسمالي والاستثمار الحر مع دعم العمل السياسي ذي الطبيعة الراديكالية أكثر مما كان سائداً لدى البرجوازية الأوربية, بالتحديد لجهة مساندتها للكفاح المسلح وحرب الشعب. (مفارقة)!

رغم أن بعض أعضاء هذه الطبقة وبخاصة الذين شكلوا الانتلجنسيا الجديدة في الستينات, دعوا الى التغيير الاجتماعي الجذري داخل المجتمع الفلسطيني وفي العالم العربي أيضاً, فإن أغلبيتهم حددت دعمها للمنظمات الفلسطينية التي أعلنت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية(بالتحديد فتح).

سنستعرض فيما يلي أصول البرجوازية, نموها في الخمسينات والستينات, وتحالفاتها مع الطبقات الأخرى في المجتمع الفلسطيني وعلاقاتها مع نظيراتها العربيات منذ عام 1948 وحتى أوائل السبعينات– لحظة اندلاع الحرب الأهلية في الأردن. من الجدير بالذكر أن سياسة التسوية لم تكن تطرحها في السابق سوى بقايا الارستقراطية الفلسطينية التي عاشت في الضفة الغربية والأردن.

تحويل رؤوس الأموال:

لم تكن فلسطين عام 1948, ذلك البلد المتخلف والمتأخر كما صورتها الحركة الصهيونية. فقد أدى الازدهار العمراني, والتطور السريع في مجال الصناعة, وتدفق رؤوس الأموال الناجم عن الوجود العسكري البريطاني فترة الحرب العالمية الثانية, الى نمو اقتصادي واضح ووصول مستوى الدخل الى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لكل طبقات المجتمع الفلسطيني ومن ضمنها الفلاحين الذين يملكون الأرض التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً, هذا إضافة الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. وبينما أُنفقت معظم الأموال التي تدفقت إلى المناطق الريفية على بناء المدارس والمستشفيات والعيادات.

وبالمقابل مال التجار والحرفيون في المناطق المدينية, وخصوصاً الساحلية منها, الذين استفادوا من الازدهار الذي رافق الحرب, إلى استثمار جزء كبير من أموالهم كمدخرات في البنوك في الوطن والخارج– بشكل أساسي في بريطانيا– وفي شراء الأسهم والسندات والقيود وأشكال أخرى من الأوراق المالية التي أصبحت متوفرة في فلسطين نتيجة تداخل اقتصادها بالسوق العالمية. لايوجد لغاية الآن تقدير كامل لرأس المال الفلسطيني في الداخل والخارج لحظة إقامة دولة إسرائيل – وقد لايعرف أبداً بسبب إتلاف الوثائق أثناء الانسحاب البريطاني والغموض الكبير الذي يحيط بمسألة "التعويض" للفلسطينيين الذين أُجبروا على الفرار– ولكن يمكن التوصل الى بعض التقديرات للثروة والممتلكات الفلسطينية من المعطيات التي قدمتها حكومة فلسطين للجنة التقصي الانكليزية– الأمريكية في العامين 1945 و1946. والأرقام هي تقديرات تقريبية فقط, ولاتتضمن الممتلكات العربية من المباني المدنية والاستثمار في تحسين هذه المباني، إن ملكية رأس المال في فلسطين 1945 بلغت (132.6) مليون جنيه والأرجح أن الرقم الفعلي أعلى من هذا، وتراوحت قيمة الأملاك العربية في القسم الفلسطيني الخاضع للسيطرة الإسرائيلية بين 500 مليون دولار و3 بليون دولار أمريكي وذلك حسب التقديرات المختلفة، **ومن بين مبلغ 60 مليون جنيه فلسطيني في التداول في فترة الهزيمة (نكبة 48) انتقل 27 مليون جنيه فلسطيني منها الى حكومة إسرائيل لتحولها الى عملة إسرائيلية, وبقي مبلغ 12.5 مليون جنيه فلسطيني في المناطق العربية من فلسطين, وادخل من المبلغ المتبقي ما يقدر بمبلغ 10 مليون جنيه فلسطيني الى الأردن– حيث بقي الجنيه الفلسطيني هو العملة الرسمية هناك حتى عام 1950–و3 مليون جنيه فلسطيني الى لبنان, و1.5 مليون الى سوريا, و100 –200 ألف جنيه فلسطيني الى كل من مصر والعراق.**

لاتتوفر أرقام دقيقة للودائع البنكية ولكن يمكن معرفة المبالغ التي حولت من دراسة أجراها عدد من البنكيين المعنيين في أوائل الخمسينات. قدرت الدراسة أن المودعين الذين لجأوا الى الأردن حولوا ما يقارب من 10 مليون دينار أردني (10 مليون جنيه فلسطيني).

ففي نهاية آب عام 1956 بلغ مجموع المبالغ المحررة التي أعطيت للفلسطينيين 2.633.175 جنيه إسترليني. الجزء الأكبر من هذه المبالغ وهو1.6 مليون جنيه إسترليني ذهب للفلسطينيين في الأردن, وحصل الفلسطينيون في لبنان على 700 ألف جنيه إسترليني. وأعطيت مبالغ اصغر لأصحاب الحسابات المقيمين في سوريا ومصر وبلدان عربية أخرى. إضافة الى ذلك حرر مبلغ آخر وهو25.516 جنيه فلسطيني في الفترة بين آب 1956 الى 1958, مما أوصل مجموع ما حرر 2.660.000جنيه إسترليني.

استثمر جزء لابأس به من المبالغ المودعة بالإسترليني والسندات والودائع التي تم تحويلها في الأراضي والأملاك العقارية المدينية أو بناء البيوت السكنية الخاصة في شرق الأردن. أما في البلدان العربية المضيفة الأخرى مثل سوريا ولبنان ومصر ودول الخليج فإنه كان صعباً على الفلسطينيين التملك بسبب عدم حصولهم على جنسيات تلك البلدان وبسبب القيود التي وضعتها حكومات تلك البلدان على تملك الأراضي والأملاك العقارية, مما أدى الى استثمار الأموال الفلسطينية المحولة الى تلك البلدان في منشآت محلية أو إقامة شركات فلسطينية جديدة. فمثلاً استغل **يوسف بيدس**– موظف بنك سابق وصراف أثناء فترة الانتداب– الأموال التي حصل عليها زملائه من المبالغ المحررة من بنك باركليز وأموال أخرى حصل عليها بعد سقوط الجنيه الفلسطيني للبدء بعمل صرافة جديد في بيروت, تحول فيما بعد الى بنك يملك ملايين الدولارات وشركة لها عملياتها على امتداد العالم العربي وأجزاء من أوروبا.

أما عائلة طوقان في نابلس فقد استثمرت أموالها لتوسيع عملياتها في شرق الأردن ولإنشاء مجمعات صناعية مثل شركة الزيوت النباتية في الأردن, وقد ضم مجلس إدارة الشركة المذكورة عام 1964 أربعة من أغنى تجار نابلس وكذلك تجار وصناعيون من عمان.

وبالنسبة للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في دوائر حكومة الانتداب, والذين تقاضوا قيمة تقاعدهم وتعويض الحرب بالجنيه الإسترليني, فإنهم إما أنشأوا شركات سفر وتجارة صغيرة في العالم العربي وأوروبا, أو فتحوا مكاتب مختلفة التخصصات (المحاماة والمحاسب وغيرها), أو أنفقوا أموالهم على تعليم أبنائهم في الجامعات الأمريكية والأوربية.

لقد اتخذت معظم الشركات الموجودة في فلسطين قبل 1948 والتي ملكها أفراد أو أسر أو شركاء شكل الشركات المساهمة المحدودة, وبعد النمو السريع لهذه الأشكال من الشركات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية, تمكنت هذه الشركات بسهولة من نقل أموالها الى الخارج. فمثلاً الخطوط الجوية للشرق الأوسط التي أسست عام 1943, وشركة التأمين العربية أعادتا مزاولة نشاطهما في لبنان بعد هزيمة 1948. وفي نهاية

الخمسينات عندما شهدت الشركتان نمواً ملحوظاً في أرباحهما وازداد عدد المساهمين فيهما انضم إليهما عدد من أغنى الفلسطينيين في العالم العربي.

وهناك فلسطينيون آخرون أمثال **فؤاد سابا** الذي ضمت شركته للمحاسبة مكاتباً فرعية في سوريا وشرق الأردن ولبنان وفلسطين, وأسس عدد من أفراد **عائلة شومان** البنك العربي في فلسطين عام 1930, واستطاعوا في أواخر الأربعينات نقل مقر البنك من القدس الى عمان, بعد سلسلة من الإجراءات الجريئة التي تضمنت تهريب الوثائق والخزائن والأموال النقدية وحسابات البنك.

إضافة الى تحويل المبالغ الإسترلينية والسندات والودائع البنكية والأسهم والتأمينات الى الخارج تمكن العديد من الفلسطينيين من أن يخرجوا معهم وينقلوا كميات من الذهب والمجوهرات والنفائس الأخرى والأدوات الزراعية والماشية ومفروشات البيوت. ويستطيع المرء أن يجزم أن هذا النوع من المال لم يستخدم بالاستثمار أو الصناعة, بل كانت الأمهات تبعنه قطعة وراء أخرى لإطعام عائلاتهن خلال سنوات اللجوء الأولى.

التجارة والاستثمار في الشتات, 1948-1974:

اضطر الفلسطينيون بحكم وجودهم في الدول العربية المجاورة لمواجهة قيود شديدة. اختلفت الظروف من بلد الى آخر ومن مدينة الى أخرى. في لبنان مثلاً كانت القيود قاسية.

أما الفلسطينيون الذين لجأوا الى مصر ولم يكونوا من أبناء الطبقة العليا أو أقرباء بالزواج من مواطن مصري فقد أُعيدوا الى قطاع غزة.

أما في سوريا والأردن فقد كانت الظروف أفضل بحيث سمح للفلسطينيين بشكل عام العمل والانخراط في نشاطات تجارية دون إذن مسبق. أما في العراق فقد سمح للفلسطينيين بالعمل في القطاعين العام والخاص, وبفتح المتاجر والأعمال الصغيرة.

واجه الفلسطينيون في دول الخليج نمط حياة مختلفاً تماماً عن ذلك الذي اعتادوا عليه, اذ أن عدم توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية ووسائل النقل أعاق بشكل أوتوماتيكي الحركة الاجتماعية والجغرافية.

أما في الكويت فقد سمح للفلسطينيين بامتلاك بيوتهم وقطعة ارض حول المنزل, ومنُعوا في الوقت نفسه من تأجيرها.

لقد وجد الفلسطينيون في المنافي أن حريتهم مقيدة, إلا أن أصحاب الأموال وذوي النفوذ والمهن غالباً ما كان باستطاعتهم التغلب بالتحايل على تلك القيود, أو التمتع بمعاملة خاصة أو اعتبارات معينة. ففي لبنان مثلاً أعطيت الأولوية في الحصول على إذن عمل لذوي التحصيل العالي, أو المهنيين

المتخصصين, ولأولئك الذين لهم أصول لبنانية, وللمتزوجين من امرأة لبنانية الأصل. استطاع الفلسطينيين مثل اميل البستاني – اللبناني المولد– الذي هاجر الى فلسطين في فترة الانتداب وأسس شركة للتعهدات والتجارة, نقل نشاط شركاتهم الى بيروت بعد هزيمة 1948.

على أية حال بإمكاننا أن نستثني من تلك الظروف الفلسطينيين الذين استطاعوا الحصول على عمل في إحدى الشركات الأجنبية العديدة التي أسست أعمالاً لها في لبنان في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات. ويمكننا القول هنا أن **الطبقة الوسطى المدينية بالتحديد كانت المستفيد الأول من هذا الوضع, ذلك أن العديد من أبناء هذه الطبقة تلقوا تعليمهم في فلسطين باللغة الانكليزية الأمر الذي مكنهم من اعتلاء مناصب هامة في الجامعة الأمريكية في بيروت وفي شركة ناشيونال كاش رجيستر وشركةIBM وتايم لايف وشيل والتابلين (شركة خطوط النفط العربية) في صيدا, ومكاتب شركات النفط العراقية في بيروت وطرابلس, وشركات أُخرى تابعة للمصالح الأمريكية والبريطانية.**

يضاف إليهم أيضاً أولئك الذين حصلوا على امتيازات من الشركات الأمريكية والبريطانية في فلسطين في فترة الانتداب والذين استغلوا اتصالاتهم الخارجية لإعادة فتح أعمال مماثلة في بيروت وبفضل ذلك نمت أقلية من الفلسطينيين الأثرياء في رأس بيروت وصيدا حيث كان نمط حياتهم مناقضاً لحياة العشرات الآلاف من الفلسطينيين في المخيمات وفي الأكواخ الممتدة خارج المدن الرئيسية. واستطاع العديد من هؤلاء الأثرياء الحصول في أوائل السبعينات على الجنسية اللبنانية.

أما في سوريا فقد مكنت القوانين المريحة التي حكمت نشاط الفلسطينيين أصحاب رؤوس الأموال من فتح متاجر وتأسيس أعمال وشركات بنفس الشروط التي كان يخضع لها السوريون. بالمقابل كان حصول العمال الفلسطينيون على عمل صعباً جداً لأنهم مجبرون على منافسة العمال السوريون على الوظائف القليلة.

أما الفلسطينيون الذين استقروا في العربية السعودية في أواخر الأربعينات فقد استفادوا من النمو الهائل في الاقتصاد الذي بدأ بالتوسع السريع في إنتاج النفط. فحصل العديدون على جنسيات سعودية وكان بحوزتهم بعض المال، ولم تكن القيود على النشاط التجاري في أيام الازدهار الأولى شديدة. إضافة إلى ذلك استفاد هؤلاء من المبالغ الهائلة التي قدمتها الشركة العربية الأمريكية للنفط (ارامكو)، والوكالة الأمريكية (الولايات المتحدة) للإنماء الدولي (AID)، وبرنامج واشنطن و (IV) وغيرها من برامج التمويل الأميركية.

واستطاع الذين يحملون مؤهلات علمية مثل الأطباء والأساتذة والمحاسبين والمهندسين والإداريين والمستشارين الحصول على وظائف. ووجد آخرون أعمالاً مربحة مثل التعهدات والوكالات وتمثيل الشركات الأجنبية.

وعمل اعتماد المملكة الكبير على الفلسطينيين للعمل في سفاراتها وقنصلياتها في الخارج عمل على تمكين الجالية الفلسطينية في البلاد من إقامة صلات مع مصدري الأسلحة والمعدات الصناعية في الولايات المتحدة خارج إطار الآرامكو، ومكنهم أيضاً من الدخول في علاقات عمل وثيقة مع العائلات التجارية السعودية الأصل، التي سعت إلى توسيع أعمالها في الستينات والسبعينات.

في الكويت ودول الخليج الأخرى وفّر وجود الشركات البريطانية في أوائل الخمسينات فرص عمل للفلسطينيين من أولئك الذين سبق أن عملوا مع الحكومة البريطانية في فلسطين أو تعلموا في المدارس البريطانية أيام الانتداب. لعب أحد القادمين الأوائل إلى الكويت، محسن قطان، دوراً رئيسياً في تطوير النظام التعليمي في الكويت، وحقق صلات حميمة مع العائلة الحاكمة وأبناء وبنات أهم العائلات التجارية نتيجة وضعه العلمي، **وأصبح فيما بعد ابنه عبد المحسن القطان نائب سكرتير وزير الأشغال العامة، وفي عام 1959 أسس شركة الهاني الكويتية للتعهدات التي بنت فندق الشيراتون ومجمع شركة الطيران الكويتية ومستودعات مياه ضخمة ومباني سكنية وشبكة مصارف المياه في الكويت.**

في عام 1968 وبعد أن جمع ثروة طائلة انتخب عبد المحسن القطان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وجاء هذا الانتخاب بسبب وضعه المالي المهم وبسبب دعمه الكبير لحركة فتح منذ أواخر الخمسينات*.

وفي نهاية الخمسينات كان تعداد الجالية الفلسطينية في الكويت قد وصل إلى عدة آلاف واعتبرت من أغنى الجاليات الفلسطينية في الشتات، والتي وصل تعدادها بعد عشرين سنة ما يقارب 400 ألف، ولعبت مساهماتها المالية المقدمة لفتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً حيوياً في تمكين المنظمة وحركة فتح من النمو في السبعينات رغم الانتكاسات التي لحقت بحركة المقاومة في الأردن ولبنان.

ولقد جذبت مشيخة قطر أيضاً جزءاً من الفلسطينيين، حيث ساعدهم في ذلك عبد الله درويش (مقدسي)، وهو تاجر معروف حقق هو وأبوه وإخوته علاقات وثيقة مع العائلة الحاكمة ومع الرعايا البريطانيين في الدوحة. قوي مركزه في البلاد عندما عُين وكيل المشتريات الرئيسي لشركة نقط قطر – التي كانت كل من شركة شيل وبريتيش بتروليوم تمتلك فيها أسهماً.

أما الهجرة الفلسطينية إلى الإمارات العربية المتحدة فقد تأخرت إلى ما بعد اكتشاف النفط عام 1963. وقد نمت الجالية الفلسطينية، التي كان تعدادها لا يزيد على 450 شخصاً فقط، بشكل كبير بعد حرب 1967، عندما ازداد الطلب على المهندسين والموظفين المدنيين مع تدفق عوائد النفط.

* – كانت هنالك مصالح أخرى لعبد المحسن قطان، كان يمتلك فندقاً ضخماً ومطعماً ومجمعاً للمكاتب في بيروت، كشركته للبناء ومكاتبه التجارية التي استخدمت مئات الفلسطينيين. مقابلة في بيروت م.د.وم.ب.في أيار 1972، وحكمت نشاشيبي، لندن، شباط1982.

إذ رحبت الإمارات بالفلسطينيين، بخاصة أولئك الذين يحملون شهادات عالية. وفتح الفلسطينيون الذين يملكون شركات في أماكن أخرى من الخليج فروعاً لشركاتهم في أبو ظبي ودبي وإمارات أخرى، وبدأوا باستخدام أبناء وطنهم المقيمين في لبنان والأردن. وامتلأت الوزارات والسفارات لدولة الإمارات بالعاملين الفلسطينيين.

كما قام بعض الفلسطينيين بالهجرة إلى الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية مثل تشيلي والبرازيل والأرجنتين جذبوا إليها جزءاً من أبناء القرى المسيحية ممن كان لهم أقرباء قد هاجروا في أوائل القرن الحالي لممارسة أعمال تجارية صغيرة أو للعمل على تطوير تصدير الصناعات التذكارية في الأراضي المقدسة. وبهذا فإن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين من رام الله وبيت لحم وبير زيت كانت تقيم في أواسط الستينات في ولايات كونيكتيكت، وديترويت وسان فرانسيسكو، **وقد قدر المحامي عزيز شحادة من الضفة الغربية عام 1978 أن حوالي 80% من أصحاب الأراضي في مدينة رام الله يعيشون في الولايات المتحدة***. ورغم أن أكثرية المهاجرين من هذه الجاليات عملت في التجارة الصغيرة، إلا أن بعضهم قد حصل على تعليم عال في الولايات المتحدة مما سمح لهم بلعب دور بارز في الجامعات والكنيسة والمهن.

في أوائل السبعينات وصل تعداد الجالية الفلسطينية في تشيلي إلى 80 ألفاً، 30 ألف منهم من بيت لحم.

وخلافاً لنظرائهم في الخليج، مال الفلسطينيون الكبار في تشيلي إلى انتهاج سياسة محافظة في الشؤون التي تؤثر على السياسة المحلية، حتى أن بعضهم كان شديد المعارضة لانتخاب الرئيس سلفادور الليندي، وتعاطفوا فيما بعد مع الحكومة العسكرية للرئيس بينوشيت.

ووُجدت أيضاً جاليات فلسطينية متراوحة الأعداد في مدن أخرى من أمريكا الجنوبية مثل سان باولو وبيونس ايرس والاوروغواي ومناطق أخرى من أمريكا الوسطى. أما في البرازيل والأرجنتين فغالباً ما كانت الجاليات الفلسطينية هناك توحد قواها مع الجاليتين السورية واللبنانية اللتين أسس أعضاؤهما أعمال استيراد وتصدير وشحن وشركات مواصلات وشركات نسيج بعد هجرتهم المبكرة أيام الحرب العالمية الأولى.

أما في بلدان أوروبا فوُجدت جاليات فلسطينية صغيرة العدد من الموظفين الحكوميين السابقين والمستشارين لحكومة الانتداب، ومن آخرين مارسوا مهن معينة (صحفيين، مستشارين، وعلاقات عامة ووكلاء دعاية). وُجد بعض منهم في لندن في فترة الخمسينات والستينات ولعبوا دوراً هاماً في الدفاع عن القضية الفلسطينية في بريطانيا في الوقت الذي لم تكن فيه هذه القضية معروفة في الغرب.

* – الحوادث، (لندن)، 30حزيران، 1978، ص59. انظر أيضاً "هجرة أقلية"، في منشورات بربارة أسود، "الجاليات الناطقة بالعربية في المدن الأمريكية"، (نيويورك،1974)، ص85-110. في عام 1981كان في جمعية رام الله الأمريكية 5000آلاف عضو. أما التجمع الفلسطيني لشمال أمريكا، والذي ضم مهاجرين وأبناءهم وأحفادهم من جميع أنحاء فلسطين فقد مثل حوالي 40ألف فلسطيني، أي حوالي 35% من جميع الفلسطينيين في الولايات المتحدة عام 1981. ميدل ايست انترناشينال 15 كانون ثاني 1982.

الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد:

شكل الفلسطينيون الذي يعيشون في الشتات، والذين يتميزون عن الأرستقراطية الفلسطينية من جهة، وعن الطبقة العاملة والفلاحين من جهة أخرى، ما يمكن أن يُسمى "البرجوازية الصغيرة". وهم أصحاب متاجر ومشاغل، وأصحاب شركات سفر صغيرة، وشركات طباعة ونشر، ومغاسل وورشات ميكانيك، وآخرين مثل الأساتذة والكتبة والموظفين في قطاع الخدمات. وفي درجة أعلى من سلم هذه الطبقة يتوضع أولئك الذين تمكنوا من تأسيس أعمال في مهنهم التكنيكية أو الحرفية مثل الاستشارات الهندسية، والمهندسين المعماريين والأطباء، ومخططي المدن والمستشارين الماليين. وفي أعلى سلم هذه الطبقة تربعت أقلية من المقاولين الفلسطينيين، الذين على الرغم من قلة عددهم إلا أنه كان لهم أثراً كبيراً ليس فقط على المجتمع الفلسطيني ولكن على تطور الشرق الأوسط برمته. فاعتماداً على اتصالات العمل الواسعة مع البلدان العربية المجاورة تمكنوا من إعادة تأسيس شركاتهم في الخارج.

تمكن هؤلاء من الاستفادة من النمو السريع على الطلب في الخليج من جهة، ومن الاحتياط الهائل في الأيدي العاملة الفلسطينية الماهرة والعاطلة عن العمل والتي وجدت في المنطقة في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. وامتدت شبكة شركاتهم – في أواسط الستينات – لتشكل إمبراطورية منيعة للتجارة والمال، تخصصت في البناء والتعهدات والمواصلات والبنوك والعقارات في الشرق الأوسط كله، وإلى درجة ما في أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إحدى أقدم هذه الشركات التي امتلكها فلسطينيون هو البنك العربي.

شجع شومان وابنه عبد المجيد وأحد أقاربه خالد شومان على نمو عدد من الشركات المكملة لنشاط البنك والمنتشرة في العالم العربي. إحدى هذه الشركات هي شركة البناء التجارية، التي أنشئت في بيروت في آب 1966 برأس مال قدره 14 مليون ليرة لبنانية (4.5 مليون دولار) لتمويل وإدارة الاستثمار في التملك.

من المؤسسين الآخرين لهذه الشركة أمين شاهين، فلسطيني من الضفة الغربية، كانت عائلته تدير شركة بناء كبيرة في الأردن، وسليمان طنوس عضو مجلس إدارة البنك العربي، وسامي العلمي مدير فرع بيروت للبنك.

وقد ساهم طنوس مع فلسطينيين آخرين منهم باسم فارس وفريد علي السعد، الذي خدم كضابط منطقة في حكومة الانتداب، ثم كمدير لفرع حيفا حتى 1948، وأبو الوفا الدجاني، رجل أعمال من القدس، في إنشاء الشركة العربية للتأمين في بيروت، والتي أصبح لها في عام 1967 فروعاً في الأردن والكويت والبحرين وقطر ودبي وأبو ظبي والسودان وليبيا وتونس والمغرب وفي بريطانيا وبيروت أيضاً.

وشركة استثمار المشرق في بيروت، التي ضم مجلس إدارتها كل من فارس وطنوس وعدد آخر من رجال الأعمال الفلسطينيين(*).

المحرك الرئيسي وراء تأسيس شركة المشرق عام 1963 كان المحاسب الفلسطيني المعروف فؤاد سابا، الذي عمل مديراً لإدارة شركة محدودة بالاسم ذاته فترة الانتداب، إضافة إلى مقدرته الفائقة على إدارة فريق من المحاسبين باسم سابا وشركاه.

عندما استقال عدد من الموظفين السابقين في سابا وشركاه، أمثال طلال أبو غزالة، أسسوا شركات خاصة بهم. ازدهرت شركة أبو غزالة في الكويت بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط عامي 1974/73 وتبرع عام 1978 بمبلغ ضخم – ما يقارب 10 مليون دولار – للمساعدة في إنشاء كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية ببيروت.

بالمقابل كان بنك انترا – مركزه بيروت – يتباهى بأنه يغامر بشكل يخافه البنكيون الآخرون، حيث عمل على توسيع أملاكه لتضم أملاك وعقارات ومباني وأعمال تجارية ووسائل مواصلات ومصانع، كما نشط في مجال التجارة البنكية التقليدية. أسس بنك انترا على يد يوسف بيدس، صراف فلسطيني من القدس، عام 1951. وأصبح بنك انترا عام 1965 أكبر مؤسسة مالية في لبنان حيث بلغت قيمة ممتلكاته 1000 مليون ليرة لبنانية (325 مليون دولار)(*).

اشتملت ممتلكات بنك انترا في لبنان على أسهم في شركة طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وفندق فينيقيا، وفندق الهلتون، وشركة التلفزيون اللبناني، وشركتا تأمين أساسيتين إضافة إلى ذلك امتلك البنك أسهماً أساسية في مصانع ومواصلات لاسلكية، ودور نشر، وشركات شحن واستثمار. في عام 1966 امتد نشاط البنك إلى أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ساهم أصحاب الخبرة الفلسطينيون بتأسيس وتطوير شركة ضخمة أخرى كان لها أثر بارز في صناعة البناء في الشرق الأوسط في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهي شركة التجارة والتعهدات (CAT). أسس هذه الشركة في فلسطين عام 1941 مقاول لبناني اسمه اميل بستاني.

حيث وقعت عقود مهمة لبناء أنابيب بترول، ومستودعات بترول، وطرق، ومحطات طاقة، وأنابيب مياه، وأعمال موانئ، ومحطات ضخ، ومباني تجارية في الكويت وقطر والإمارات، ومن ثم في العربية السعودية وعمان.

---

* -أصبح السعد وزير المالية الأردني عام 1971، وكان يملك حصصاً مهمة في شركات التبغ والسجائر والأحذية في الأردن، وعمل مديراً لشركة مصفاة النقط الأردنية، وشركة الخطوط الجوية الملكية. "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1975-1976"، (لندن، 1975) ص 890. أبو الوفا الدجاني كان عضواً في مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية، والبنك الوطني الأردني، وشركة التنقيب عن الفوسفات.

* – "قضية بنك انترا"، ص 76، 79. قدمت بعض الأموال للبدء في البنك من قبل بيرت معلوف، الزوجة اللبنانية المرموقة للطبيب النفسي الفلسطيني المعروف الذي قتلته عصابة شتيرن عام 1948.

في عام 1963 قام ثلاثة فلسطينيين آخرين بإنشاء شركة بناء كان في نيتها منذ البداية أن تهزم كات في أواخر الستينات. الثلاثة هم حسيب صباغ ومحمد كمال عبد الرحمن وسعيد توفيق خوري. بدأ الرجال الثلاثة عملهم بمبلغ 10 مليون ليرة لبناني فقط (3 مليون دولار). ولكن في عام 1967 كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC) تقوم بأعمال بلغت قيمتها 55 مليون ليرة لبناني، (18 مليون دولار) في السنة. وسرعان ما أصبح كل من عبد الرحمن وصباغ وخوري من الرجال الأثرياء، واستثمروا أموالهم في شركات أخرى لها نشاطها في الشرق الأوسط. أصبح عبد الرحمن مديراً لاثني عشرة شركة تعمل في المنطقة من ضمنها شركة طيران الشرق الأوسط، والبنك العربي الفرنسي ومركزه بيروت، والجمعية الوطنية لصناعة الهيدروليك، وشركة الاستثمارات الموحدة. أما الصباغ الذي كانت عائلته تملك أعمال نسيج وصباغة في صفد فقد اشترى أملاكاً في بيروت ولندن، إضافة إلى استثماراته الأخرى التي شملت شقة في بيروت مكسوة بألواح خشب البلوط الذي يرجع إلى القرن الخامس عشر والذي شُحن من سوريا، والأنسجة القوطية المزدانة بالرسوم والأعمال الفنية الإيطالية. وأقام الخوري شركة أملاك في بيروت تستثمر في الأملاك العقارية وبعد ذلك أصبح رئيساً لبنك الاستثمار والتجارة والتمويل ومركزه الشارقة، ومدير بنك الاستثمارات والتمويل في بيروت.

في أوائل السبعينات كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC) والشركات ذات العلاقة معها تقوم بأعمال قدرت قيمتها بمبلغ 60 مليون دولار في السنة في دول الخليج وليبيا ونيجيريا.

التحدي والتراجع 1964 □ 1974:

في الوقت الذي كان فيه المقاولون الفلسطينيون يوسعون قاعدتهم الاقتصادية في العالم العربي بدأت تظهر هناك قوى جديدة مما أدى تدريجياً إلى نشوب صراعات بين البرجوازية الفلسطينية ونظيراتها العربيات في العربية السعودية، والكويت، ولبنان والأردن.

لقد كان التوسع الاقتصادي الفلسطيني ممكناً بسبب حالة التخلف التي كانت سائدة في دول الخليج من جهة، والتجربة المبكرة في الرأسمالية والتي اكتسبها الفلسطينيون فترة الانتداب البريطاني، خصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية.

في أواخر الخمسينات بدأت البرجوازيات المحلية تتوسع وتتحدى منافستها الفلسطينية. أما سلسلة الإضرابات في أواسط الخمسينات التي قادها عمال فلسطينيون احتجاجاً على الشروط المروعة التي سادت في صناعة النفط فقد أدت إلى إبعاد مئات الفلسطينيين من العربية السعودية، والكويت والعراق وليبيا.

وكان التجار المحليون تواقين إلى تحقيق نسبة أعلى من عوائد النفط، ويقولون أن استخدام اليد العاملة الفلسطينية قد قلل من الاستقرار بدل أن يعززه. وآخرون كانوا يقولون أن شركات النفط الأجنبية بتفضيلها

استخدام الأجانب (الغربيين والفلسطينيين) تحول دون تطور رأس المال المحلي، وأقروا على أن يُمنح المواطنون المحليون فرصاً أكبر لإقامة مشاريعهم الخاصة.

أما في مناطق أخرى من العالم العربي فقد حد وصول أنظمة راديكالية إلى السلطة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من فرص المقاولين الفلسطينيين. مثلاً أدى سقوط الملكية المؤيدة لبريطانيا في العراق عام 1958، ووصول حكومة عسكرية بزعامة العميد الركن عبد الكريم قاسم إلى سدة الحكم، إلى إحداث تغيرات كبيرة في اقتصاد البلاد أنهت حقوق الأجانب في الحصول على الأرباح أو حالت بينهم وبين ممارسة نشاط مالي على الصعد البنكية وتحويل العملات الأجنبية.

في سوريا تركت القيود على النشاط الخاص والتي ظهرت في فترة الوحدة مع مصر (1958 – 1961) هامشاً للعمل في مجال التجارة والبناء والمواصلات.

وفي ليبيا أدى إسقاط الملك إدريس وقيام النظام الجمهوري برئاسة معمر القذافي في أيلول 1969 إلى اعتقال العديد من الفلسطينيين الذين عملوا كمستشارين للملك أو موظفين مدنيين في إدارته. وبعد عام واحد أُممت البنوك والمصانع وشركات التأمين.

إلى جانب المنافسة المتزايدة الناجمة عن ولادة برجوازيات محلية وازدياد القيود على المشاريع الخاصة، وجد المقاولون الفلسطينيون أنفسهم أمام مشاكل جديدة نجمت عن عدم قدرتهم على ترجمة نفوذهم الاقتصادي المتنامي في سلطة سياسية. ففي لبنان، تبع موت اميل البستاني وانهيار شركة كات الانهيار الكبير لبنك انترا في تشرين أول 1966 الذي جاء في أعقاب سلسلة من الانسحابات قام بها أصحاب الأسهم من العائلات المالكة في الكويت والعربية السعودية.

<u>تجزؤ الفلاحين:</u>

أدت هزيمة المقاومة العربية وإقامة دولة إسرائيل إلى هجرة جماعية للاجئين من المناطق التي احتلتها القوات اليهودية. ورغم أن بعض الفلسطينيين تمكنوا من المغادرة مبكراً وإيجاد فرصة عمل في البلدان العربية المجاورة، إلا أن غالبية الفلاحين وجدت نفسها دون طعام ودون مأوى وضرورات الحياة الأساسية.

وفي كانون ثاني 1949، عندما نظم برنامج حصر الغذاء، قدر عدد اللاجئين المسجلين للإغاثة بحوالي المليون.

نشأت المخيمات في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المجاورة. هذه المخيمات التي كانت مصممة على أساس أنها مؤقتة أصبحت فيما بعد دائمة عندما ذبلت آمال الفلسطينيين بالعودة.

كانت الغالبية العظمى من الذين أجبروا للسعي وراء الإغاثة من الفلاحين الذين إما كانوا يملكون بيوتاً وأراضي في قراهم أو في قرى مجاورة.

لقد أدى تشرد الفلاحين وبالتالي انفصال طبقة كاملة من الشعب الفلسطيني عن مصدر رزقها إلى خلق بروليتاريا جديدة في صفوف المجتمع الفلسطيني. أصبح هؤلاء الفلاحون المكدسون في المخيمات وتحت رحمة الشرطة المحلية ومنظمات الإغاثة، يعيشون حياتهم اليومية في صراع من أجل البقاء. الأمر الذي كان يعني للعديد منهم إيجاد عمل أينما أمكن: في حقول ملاك أراضي محليين، أو في الشوارع كبائعين متجولين، أو في مشاغل ومكاتب منظمات الإغاثة في المخيمات.

وبينما تمكن الجيل الجديد من الفلسطينيين الذين ولدوا في المخيمات من الحصول على تعليم مكنهم من إيجاد أعمال دائمة في دول الخليج، فإن معظم جيل الفلاحين أو المحاصصين الذي نشأوا في فلسطين (جيل فلسطين) لم يجدوا مخرجاً لوضعهم وبقوا عاطلين عن العمل منذ مغادرتهم فلسطين. وبعد أن غادر أبناؤهم المخيمات في الستينات والسبعينات أصبحت هذه المخيمات تدريجياً مركزاً للمقاومة المسلحة وملجأ للكبار والنساء والأطفال.

يدرس هذا الفصل تجزؤ الفلاحين الفلسطينيين كطبقة، وتحولهم اللاحق في الشتات.

إخضاع اللاجئين 1948–1964:

دور الأمم المتحدة:

في كانون أول 1948 حثت الأمم المتحدة على "السماح للاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم ليعيشوا بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت مناسب، وإعطاء التعويضات المالية لمن لا يرغب بالعودة". ولكن رفض إسرائيل تطبيق هذا القرار وعدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذه ترك اللاجئين في حالة من الفوضى وعدم اليقين. بعد ذلك بعام أوصت بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة، والتي أُرسلت إلى المنطقة لتقييم الوضع، أنه في ظل الأزمة السياسية المستمرة، وعدم تحقيق العودة يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل تقديم التبرعات الطوعية للإغاثة حتى 1 نيسان 1950. وأوصت البعثة أيضاً بوجوب تأسيس وكالة خاصة للبدء ببرنامج الأشغال العامة والإغاثة المباشرة.

وقد قبل مجلس الأمن هذه التوصيات في كانون ثاني 1949 وأمر بتشكيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في أيار 1950.

هدف الوكالة، حسب تصريح الأمين العام، هو "تحويل اللاجئين من الاعتماد على الإغاثة إلى العمل المأجور، بما يخدم اقتصاد الدول التي تساهم في المشروع". أما التساؤلات السياسية المتعلقة بحل الصراع أو بقضايا مثل العودة أو التوطين والتعويض، فكانت خارج مهمات الوكالة، وتركت لهيئة مصالحة فلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP)، وهي هيئة أسست في كانون أول 1948 لفرض الالتزام بقرارات الأمم المتحدة.

شكلت توصيات البعثة والطريقة التي أُسست بها وكالة الغوث نقطة تحول حاسمة في مستقبل اللاجئين. فسيصبح اللاجئون عملياً تحت رحمة المؤسسات الخيرية الدولية، ومصدراً لليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية.

ورغم أن الدول العربية – باستثناء الأردن – قد اعترضت على الطريقة التي عُرّفت بها مهمة وكالة الغوث وأصرت على ضرورة إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وضرورة التعويض عليهم وليس العمل على اندماجهم في المجتمعات العربية الأخرى – كما عرّفت الوكالة بدورها – إلا أن هذه الاعتراضات لم تلق أية استجابة. أما لجنة المصالحة فتحولت، بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى اتفاقية مع إسرائيل بخصوص إعادة اللاجئين، إلى مقر للثرثرة، وأصبحت مهمتها منذ عام 1950 تقتصر على وضع قوائم بالممتلكات العربية في إسرائيل والمناداة، بدون جدوى، بقبول العودة أو بدفع تعويضات للاجئين.

أما اللاجئون فقد اعتبروا توصيات الهيئة وتأسيس وكالة الغوث بمثابة خيانة مطلقة لحقوقهم وهويتهم كشعب مستقل. لقد شعر الشعب الفلسطيني بالطعن أكثر لأن الأمم المتحدة – وكان يسيطر عليها حينها حلفاء الحرب وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي – التي أمرت بتقسيم فلسطين أول الأمر قد جلست عاجزة وهي ترى الإسرائيليين يحتلون الأراضي التي كانت حسب قرار التقسيم تخص الدولة العربية الفلسطينية.

خرج اللاجئون في كل المنطقة إلى الشوارع للاحتجاج على خطة تجميع اللاجئين في الدول العربية المجاورة وللمطالبة بحقهم في مواصلة القتال ضد قرار التقسيم وضد خلق دولة صهيونية في فلسطين. في عام 1952 كان قد تشكل عدد من المجموعات السرية التي سعت إلى توجيه غضب اللاجئين نحو عمل سياسي وعسكري محدد يهدف إلى استعادة وطنهم. **إحدى هذه المجموعات كانت منظمة معارضة السلام مع إسرائيل، وقد بدأت توزع جريدتها (الثأر) في المخيمات. هذه المنظمة كانت تابعة لحركة القوميين العرب، التي كان مركزها بيروت، وضمت في قيادتها عدد من الأطباء وطلاب الطب من اللاجئين أهمهم جورج حبش ووديع حداد وأحمد اليماني.**

برغم مرارة حياتهم وصعوبتها، فقد كان تذمر اللاجئين من الحكومات العربية التي يعيشون تحت حكمها واضحاً، فقد اعتبروها المسؤولة عن مأزقهم وعن عدم تمكنهم من أخذ زمام المبادرة بأيديهم، خصوصاً في لبنان والأردن.

امتاز موقف الحكومات العربية المضيفة بخوفها من معركة أخرى مع إسرائيل قد يجرها إليها الفلسطينيون، وبيقينها أن اللاجئين الغاضبين بمقدورهم تهديد سيادتها على أرضها. وخلافاً للدول العربية الأخرى فقد تجلى هذا الوضع بشكل واضح في الأردن الذي رحب بقرار التقسيم وشن حملة سياسية وعسكرية ناجحة ضد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك الأجزاء التي لم تحتلها إسرائيل. وحسب شروط اتفاقية الهدنة التي وقعتها مع إسرائيل في ردوس في نيسان 1949، فإن حكومة الأردن توافق على "أن لا يقترف أي عنصر من قواتها البرية والبحرية والجوية... والقوات غير النظامية، أي عمل عسكري أو عدواني ضد القوات العسكرية وشبه العسكرية للفريق الآخر. وبموجب ذلك فرضت حكومة الأردن على جميع أولئك الذين يعيشون داخل حدودها – من الفلسطينيين والأردنيين– الالتزام بنصوص اتفاقية الهدنة، واحترام الحدود الدولية الجديدة.

وتدريجياً تم **نزع سلاح المقاومة في الأردن رغم استمرار الغارات الإسرائيلية على اللاجئين والفلاحين الأردنيين، الأمر الذي دفعهم إلى التنفيس عن غضبهم في شوارع المدن الرئيسية، مما دفع النظام إلى قمع كل أشكال المعارضة السياسية.**

وفي لبنان كانت القيود قاسية أيضاً، وهنا أيضاً كان الفلاحون المشردون هم الأكثر تأثراً بها. ومنعوا من الانتقال من مخيم إلى آخر أو من المخيم إلى المدينة، دون الحصول على إذن من السلطات الحكومية، وكانت أوامر منع التجول وحملات التفتيش أموراً شائعة في المخيمات.

ورأت الدولة ومنذ البداية خطورة أي اتصال بين اللاجئين وطائفة الشيعة الفقيرة في جنوب لبنان، إذ خافت أن ينضم الشيعة إلى الفلسطينيين في الضغط من أجل إحداث تغيير سياسي في لبنان*.

في قطاع غزة ترافق رفض حكومة الملك فاروق وحكومة عبد الناصر في أيامها الأولى السماح للاجئين بالسفر من القطاع إلى مصر مع رفضها السماح لهم بحمل السلاح للرد على الغارات الإسرائيلية على القطاع.

ولم يسمح عبد الناصر لبعض الفلسطينيين بحمل السلاح وشن غارات مضادة على الأراضي الإسرائيلية إلا بعد الهجوم الإسرائيلي الوحشي على غزة في شباط 1955، والذي تبعته تظاهرات صاخبة استمرت ثلاثة أيام في القطاع كله ترافقت مع اعتداءات بالحجارة على مراكز الشرطة المصرية.

* – محادثاتي مع نساء الفلاحين الشيعة مليئة بالإشارات إلى استغرابهن عندما سمعن من اللاجئين أن الجيش اللبناني لم يشارك بفعالية بالقتال في فلسطين عام 1948وبأن جيش التحرير العربي، كان ينسحب من أمام القوات الإسرائيلية المتقدمة بدل أن يدافع عن القرى العربية. انظر أيضاً نزال، ص20، 22-23، 40-41، 91-97، للحصول على أمثلة عديدة عن آراء اللاجئين. وكادر، ص301، وغابي، ص206-207.

الظروف في سوريا كانت أفضل، فلقد أسست الحكومة منظمتها الخاصة باسم مؤسسة اللاجئين العرب الفلسطينيين (PARI) لتوفير الطعام والثياب والمسكن للاجئين. وتم تزويد المخيمات التي تديرها المؤسسة بأجهزة تعليم وخدمات صحية واجتماعية أفضل من تلك التي تديرها وكالة الغوث.

ولكن مُنِع اللاجئون، تماماً كما في البلدان العربية الأخرى، من حمل السلاح حتى أواسط الستينات، ومنعوا أيضاً طوال هذه الفترة من ممارسة أي نشاط سياسي مثل تشكيل أحزاب أو تجمعات دون تصريح من الحكومة.

تفاقمت في كل البلدان العربية المجاورة، وبدرجة أقل في الضفة الغربية، الكراهية التقليدية بين المدنيين والفلاحين نتيجة الهجرة التي أدت إلى فصل الفلاحين عن مواطنيهم الذين نجحوا في إيجاد بيوت ووظائف في مدن بيروت ودمشق وعمان، وعند أقربائهم العرب الذين لم يبالوا بالفلاحين.

وعززت هذه الظروف التي شهدها الفلاحون في مخيمات اللاجئين التضامن الطبقي والروابط العائلية والقروية التقليدية فيما بينهم، والتي أُعتبرت أحد عناصر الاستمرارية والهوية في وقت تميز بالتفسخ الاجتماعي وعدم الاستقرار الجماعي[*].

أُجبر اللاجئون الفلاحون خلال سنوات النفي الطويلة على تغيير طريقة حياتهم بشكل لم يتصوره إلا قليل منهم. وكذلك وجد العديد منهم نفسه في هجرة ثانية عندما تقدم الإسرائيليون أكثر في الأراضي العربية، وبات وجودهم لعنة على الأنظمة العربية المحلية.

تشير الأرقام إلى أنه رغم الازدياد الهائل في عدد الفلسطينيين بين أعوام 1949 و 1979، وفي عدد الذين هم بحاجة إلى الإغاثة، فإن **نسبة كبيرة من الفلاحين المهجرين تمكنوا من أن يعيلوا أنفسهم خلال فترة الثلاثين عاماً. والدليل المتوفر يشير أنهم حققوا ذلك من خلال إيجاد أعمال في أحد المجالات الثلاثة التالية:**

1- في الزراعة، بشكل رئيسي كمحاصصين أو أُجراء أو عمال زراعيين.
2- في قطاع الخدمات، خصوصاً في مجال تجارة البناء.
3- في الصناعة، في المشاغل والحرف.

<u>العمل الزراعي:</u>

* – وصف الكاتب الإسرائيلي اموس ألون دهشة الجنود الإسرائيليين عندما اكتشفوا قوة الروابط بعد أن دخلوا أكثر من مخيم في الضفة الغربية عام 1967 قائلاً: "لدى دخوله مخيماً للاجئين اكتشف جندي إسرائيلي شاب بأن سكانه منظمين ومقسمين إلى عشائر أو أحياء حسب البلد الأصلي لهم أو حتى حسب الشارع الذي عاشوا فيه في فلسطين قبل 1948.. بير السبع، زرنغا، الرملة، اللد، يافا الخ،" "المؤسسين الإسرائيليين والأبناء"، (نيويورك، 1972)، ص339، موجود في بركات، ص250. انظر أيضاً صايغ ، ص124-128. سرحان، ص101-103، وكراسة سرحان "الأطفال الفلسطينيون جيل التحرير"، مقالات فلسطينية عدد 23، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت، 1970)، ص12-17.

رغم أن الفلاحين شكلوا الأغلبية العظمى من الفلسطينيين الذين أجبروا على السعي للإغاثة بعد عام 1948، إلا أنه وبعد ثلاثين عاماً انخفضت النسبة المئوية للعاملين بالزراعة بشكل ملحوظ.

مهن البناء والصناعة:

في السنوات الأولى للهجرة كان مجال العمل الأساسي بالنسبة للاجئين المسجلين للإغاثة إلى جانب العمل في القطاع الزراعي، هو العمل في مشاغل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين نفسها، حيث ترافقت حاجة الوكالة الكبيرة إلى كافة أنواع السلع والأدوات المنزلية الأساسية مع العوائد التي حصلت عليها الوكالة من الولايات المتحدة وبريطانيا وحكومات أوروبا الغربية، الأمر الذي مكنها من تشغيل مئات اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات.

وظف النجارون لإنتاج أثاث المدارس ومكاتب الوكالة. أما الحذاؤون والخياطون وصانعوا الثياب فكانوا ينتجون ثياباً لتوزع على اللاجئين.

وكان صناع آخرون يصنعون العجلات والسلال المطاطية (من الإطارات القديمة) والحصر والصابون والقرميد. واستخدم عمال آخرون في مشاريع تعبيد الطرق لتمكين الوكالة من إيصال الإغاثة للمخيمات البعيدة، وفي إيصال أنابيب المياه والمجاري وفي بناء عدد من المدارس والعيادات الطبية والمكاتب. أما الشيء ذي الفائدة الأكبر فكان المدارس المهنية ومراكز التدريب التي أقامتها الوكالة أواسط الخمسينات.

خلافاً لوضعهم في سوريا، حيث حصل اللاجئون على تدريب مهني، أجبر اللاجئون في لبنان على قبول الوظائف المتدنية الأجور، لأنهم لم يستطيعوا أن ينافسوا العمال اللبنانيين المهرة، ولعدم تمكنهم من الحصول على أذون عمل.

في الأردن، من الواضح أنه في السنوات الأولى للهجرة وفّر تدفق رأس المال الذي دخل مع اللاجئين الأغنياء عدداً لا بأس له من الوظائف لسكان المخيمات في مجالات البناء والمواصلات. معظم الوظائف في حقلي البناء والصناعة كانت متوفرة في المدن الكبيرة، خاصة عمان واربد والزرقاء.

وفي قطاع غزة كان عدد العاملين في مجالات البناء والصناعة محدوداً جداً خلال الفترة ما بين 1948-1967.

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وجدت آلاف الأعمال في مجالات البناء والصناعة في إسرائيل إضافة إلى إقامة معامل الكونسروة وتغليف الخضار ومنتجات الألبان ومزارع الدواجن وورش الأدوات المعدنية التي تتطلب أيدي عاملة فلسطينية، وفي نهاية عام 1977 وصل عدد الفلسطينيين العاملين في الصناعة في المناطق المحتلة إلى 32 ألف عامل أي حوالي 16% من القوة العاملة الفلسطينية.

الهجرة واليد العاملة المهاجرة إلى دول الخليج:

إضافة إلى العمل في مجالات الزراعة والبناء والصناعة كان المجال الرئيسي للهرب من مخيمات اللاجئين هو الهجرة إلى منطقة محتاجة لليد العاملة. فقد ساعد النمو السريع في إنتاج النفط في العربية السعودية ودول الخليج في الستينات والسبعينات، واستيراد بعض الدول الصناعية مثل ألمانيا الغربية وكندا لليد العاملة في الفترة ذاتها، في فتح مجالات عمل أمام تلك القطاعات من الفلاحين الفلسطينيين الذين حصلوا على تدريب مهني. ومع حلول عام 1958 سمح فقط للفلسطينيين الذين يحملون مؤهلات علمية عالية مثل المهندسين والمخططين المدنيين والأطباء والمتخصصين باللغة الانجليزية والتربية بالهجرة إلى الخليج بأعداد كبيرة، أما العمال الفلسطينيون في مخيمات لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أغلقت الأبواب أمام هجرتهم.

بعد عشر سنوات أدى ارتفاع عوائد النفط إلى تخفيف القيود على الهجرة إلى الخليج، ووُظّف العمال الفلسطينيون الذين يحملون جوازات سفر أردنية أو وثائق سفر سورية أو لبنانية في مشاريع البناء وفي المستشفيات والمطابع والمغاسل والكراجات والمشاغل وفي المشاريع التي أسستها الدولة.

في نهاية السبعينات تبلورت شريحة جديدة من الطبقة العاملة الفلسطينية تميزت من جهة، عن أولئك الذين ما زالوا في المخيمات أو الذين يعملون في الزراعة، ومن جهة أخرى عن أولئك الذين حصلوا على إقامة دائمة بسبب تعليمهم العالي. لقد فضل هؤلاء العمال التخلي عن النشاط السياسي من أجل كسب المال.

الوطنية والصراع الطبقي 1948-1983:

يعتبر عام 1964 الذي تشكلت فيه م.ت.ف واستيلاء حركة فتح والتنظيمات الأخرى عليها في الفترة التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 فصلاً جديداً في تاريخ الشعب الفلسطيني. بعد ذلك بتسعة عشر عاماً، وفي ذروة الغزو الصهيوني للبنان، شُغل الصحفيون الغربيون بنعي م.ت.ف، فقد بدا أن إخراج زعماء م.ت.ف وبضعة آلاف من المقاتلين من لبنان، هي مظاهر تؤشر على أن الحركة قد بليت بهزيمة عسكرية حادة لا يتوقع لها الشفاء منها.

ما نُسِيَ وسط مشاهد الموت والدمار المرعبة التي ملأت شاشات التلفزيونات والصحف خلال فترة **1982-1983 هو أن سنوات النفي والنضال الطويلة قد أثمرت نصراً مؤثراً على الساحة الدولية. "فلسطين" و "الفلسطينيون" كلمات باتت مألوفة في آذان العالم مرة أخرى. ومهما كانت الحلول المقترحة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإسرائيل والدول العربية فقد بات واضحاً أن المطلب الأساسي لـ م.ت.ف، (دولة فلسطينية مستقلة) لاقى الدعم من قبل الرأي العام ومعظم حكومات العالم، وفقط الولايات المتحدة وإسرائيل هما من وقف عقبة أمام تحقيق حلم الفلسطينيين.**

لكن هذا لا يعني أن تلك النجاحات الدبلوماسية كافية لتحقيق الهدف الرئيسي للفلسطينيين وهو حقهم في العودة إلى بلادهم.

على الصعيد الداخلي كان لإخلاء بيروت عام 1982 أثره في الانشقاق في صفوف فتح. إن الصراع الداخلي هذا، كغيره من الانشقاقات التي تلت الحرب الأهلية في الأردن عام 1970–1971، وفي لبنان عام 1975–1976، هزّ صورة م.ت.ف.

لقد نتج عن فشل عرفات في حملته الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وعدم قدرته على تحويل التعاطف الدولي إلى فعل ملموس لصالح الفلسطينيين إلى تحرر المنشقين من الوهم ومواظبتهم على شن هجماتهم ضد الإسرائيليين في وادي البقاع وإلى جنوب الخطوط الإسرائيلية في لبنان المحتل. شاركهم في تلك الهجمات كوادر عسكرية من حركة أمل الشيعية، والحزب الشيوعي وميليشيات أخرى في اليسار اللبناني.

في تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد جردتا عرفات، الذي طعنه الصراع الداخلي، من غصن الزيتون لم يُترك سوى البندقية. لكن عدم رغبة عرفات بسلوك الخيار العسكري ضد إسرائيل بعد سنوات من العمل الدبلوماسي هدد مستقبله السياسي وكذلك مستقبل م.ت.ف. التي يترأسها، ومرة أخرى تمزقت م.ت.ف. بين اتجاهين. ويتشابه الوضع هنا مع وضع المفتي في الثلاثينات ووضع مؤيدي عبد الله في الخمسينات الذين دعوا إلى المفاوضات والحل السلمي، مقابل وضع ثوار الجليل والمتظاهرين في الأردن الذين كانوا على استعداد لحمل السلاح لصد الصهاينة.

السؤال المهم هنا هو إلى أي مدى عكست هذه الخلافات المهمة وغيرها من الخلافات الاختلافات الطبقية والوعي الطبقي داخل حركة المقاومة الفلسطينية.

وبينما تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض الاختلافات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى نشوء المصالح الطبقية، فإنه **ليس واضحاً مطلقاً أن الوعي الطبقي عكس نفسه في أيديولوجية م.ت.ف، أو في فكر غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى. العوامل الأخرى مثل البلد الأصلي والروابط الأسرية والدين والعمر والمستوى التعليمي قد تكون ذات أهمية في تحديد الوعي السياسي والاتجاهات التي اتخذتها الحركات المختلفة على مر الزمن**، غير أنه من المهم أن نخصص جزءاً من هذه الدراسة لرؤية العلاقة بين الحركات السياسية المختلفة والمصالح الطبقية، ولو بغرض وضع مقدمات لفرضيات قد تكون دليلاً لدارسي هذا الموضوع في المستقبل، لأن مثل هذا الموضوع يحتاج لكتاب آخر إذا ما أريد معالجته بشكل وافٍ.

الأيدلوجية والطبقة، 1948–1974: اتجهت الحركة السياسية الفلسطينية في الفترة التي سبقت 1967 للعمل في أربع أقنية أساسية هي:

1- العمل من أجل الوصول إلى ديمقراطية ليبرالية في الأردن.
2- الوحدة العربية والقومية العربية.
3- الحزب الشيوعي والمنظمات الماركسية الأخرى.
4- الإصلاح الإسلامي.

اعتمدت كل حركة من هذه الحركات في وقت من الأوقات على دعم مجموعة معينة من العناصر الطبقية، الأمر الذي يعني أن مفاصل الفكر السياسي والعمل السياسي داخل هذه الاتجاهات الرئيسية مالت نحو التعبير عن مصالح طبقات محددة أكثر من غيرها. الفلسطينيون الذين أسهموا في تشكيل الأيديولوجيات والاستراتيجيات في الحركات السابقة الذكر كانوا، بوعي أو بغير وعي، يعكسون مصالح طبقية وقومية.

<u>الليبراليون</u>:

بعد الاحتلال الأردني للضفة الغربية عام 1948 ولجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن، سعى ممثلو الفلسطينيين في البرلمان الأردني في عمان إلى تعديل النظام البطريركي الذي أرست أسسه العائلة الهاشمية. تضمنت مطالبهم "سيادة القانون، واستقلالية الجهاز القضائي، وتنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية". هذا إضافة إلى المطالب التي وُضعت على جدول الأعمال والتي تضمنت إجراء إصلاحات اقتصادية أهمها تقليص حجم الواردات وتحسين الإنتاج القومي، وإحداث نظام تعليمي حديث.

في أواسط الخمسينات استطاع هؤلاء الزعماء أن يحققوا نجاحاً لابأس به. إضافة إلى ذلك استطاعوا إدخال مبدأ التوظيف على أساس الكفاءة في بعض الإدارات المدنية، حيث أصبحت الكفاءة المهنية هي أساس التوظيف والترقية بدل العلاقات الأسرية. أُحدثت أيضاً قوانين اجتماعية تحمي الحقوق الأساسية للعمال، وسمح للأحزاب السياسية الأيديولوجية بالعمل ولكن بشروط وقيود. وتحققت رسمياً حرية الصحافة والتجمع رغم المعارضة الشديدة للملك ومؤيديه من زعماء القبائل والأرستقراطية الأردنية لهذه الحريات. فيما بعد وفي ظل حكومة النابلسي الاشتراكية الوطنية طالب النواب الفلسطينيون بإلغاء المعاهدة البريطانية-الأردنية، وكذلك طالبوا بارساء أسس سياسية خارجية محايدة تنهي عزلة الأردن عن جيرانه.

رغم أن العديد من هذه الإجراءات لم تصمد في أثر سقوط حكومة النابلسي، إلا أن تشكيل وبلورة وتطبيق برنامج الإصلاح الديمقراطي في أوائل الخمسينات أظهر مدى النضج الذي وصلت إليه طبقة المهنيين الليبراليين الجديدة خلال السنوات الأخيرة من الانتداب البريطاني. لقد كان لهذه الطبقة بين صفوف البرلمانيين محامون شباب مثل أنور الخطيب ورشاد الخطيب وعبد الحليم النمر وفؤاد عبد الهادي، إضافة إلى رجال أعمال وملاك أراضي مهتمين بإدخال أساليب انتاج رأسمالي وصناعي حديثة إلى المملكة. حظي برنامج الإصلاح بدعم أبناء الطبقة الوسطى من المتعلمين والمتمرسين بأعمال التجارة والمال والحسابات والتخطيط المدني والإدارة المدنية والعلوم الهندسية في الضفة الغربية وعمان، آملين بالحصول على وظائف

في قطاع الخدمات المدنية أو في القطاع الخاص. برنامج الإصلاح كان يهدف أساساً إلى تحويل ما هو نظام قبلي إلى نظام الاقتصاد الحر.

في الستينات تبنت فئات الانتليجينسيا مطالب أكثر راديكالية ظهرت بشكل واضح في صفوف الطلاب والمعلمين وزعماء المخيمات مطالبة بإلغاء النظام الملكي وتسليح اللاجئين وببرنامج مكثف لإعادة البناء الاجتماعي.

على أية حال، لأن هذه الإصلاحات فتحت فرصاً جديدة للتعليم والتوظيف في القطاع العام، فقد جاء رد الفعل الفلسطيني على قضية معارضة الإصلاح والعمل من أجل إحداث تغيير جذري ضعيفاً. نتيجة هذه الإجراءات ضعف الإحساس بالوحدة الوطنية بين فلسطيني الشتات، وكذلك ضعفت قدرتهم على تحمل القمع السياسي الذي تبع سقوط حكومة النابلسي.

في أيلول 1970، عندما انفجرت الحرب الأهلية في الأردن، ظهرت حدة الاستقطاب الطبقي بوضوح لدرجة أن بعض ملاك الأراضي والأثرياء والتجار وقطاعات من الطبقة الوسطى المزدهرة أيدت ضمنياً أو صراحة هجوم الملك على المقاومة الفلسطينية، ومكن الملك من عزل الجناح الثوري في م.ت.ف. فلم يستطع الماركسيون في حركة المقاومة، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، حشد الدعم والتأييد اللتين كانتا تتمتعان به.

الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني انعكست أيضاً في الجيش الأردني وفي وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الأردن. بقي بعض الضباط الفلسطينيون موالين بشدة للملك رغم هجمته الشرسة على الفدائيين وطرده النهائي لهم من المملكة بعد سلسلة من المعارك العنيفة في الغابات قرب اربد في تموز 1971.

رغم أن العديد من الإصلاحات التي أدخلها الليبراليون في الخمسينات أوجدت قدراً كبيراً من الأمان الجسدي والتقدم الاجتماعي، إلا أن هذا النجاح جاء على حساب تقسيم جماهير اللاجئين وتفويت فرصة شن حملة عسكرية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض الوطن.

وعندما خُيّر العديد من الفلسطينيين بين النضال الثوري وبين الحفاظ على ملكياتهم الخاصة والامتيازات التي ترافقت معها، اختار العديد منهم الخيار الثاني. صحيح أن بعضهم انضم لاحقاً إلى م.ت.ف. أو قدم الدعم لها، إلا أن الضغوط الاجتماعية وفقدان الأيديولوجية الموحدة أضعف المقاومة الفلسطينية في ذروة قوتها في العالم العربي كله.

القوميون العرب:

بينما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية منهمكة في السعي من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي في الأردن، شُغل فلسطينيون آخرون فيما أصبح لاحقاً حركات مهمة في التغيير السياسي في العالم العربي خلال سنوات الستينات. أهم هذه الحركات كانت: حزب البعث الاشتراكي وحركة القوميين العرب والناصريون. اعتنقت هذه الحركات مبادئ الوحدة العربية ومعاداة الإمبريالية والتغيير الاجتماعي. ولكن أيديولوجيات واستراتيجيات وتكتيكات هذه الحركات اختلفت، كما اختلفت القاعدة الاجتماعية التي دعمت كل منها.

البعثيون:

أسسه في أوائل الأربعينات معلمان تلقيا تعليمهما في باريس، وأسسا فروعاً له في لبنان والأردن والعراق وسوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

في الأردن جذب التزام الحزب بقضية الوحدة العربية والحرية والاشتراكية المثقفين الشباب، خصوصاً أساتذة المدارس والطلاب والبيروقراطيين الصغار. وتلقى الحزب دعماً فعالاً من آلاف اللاجئين الذين خرجوا إلى شوارع عمان لدعم مطالب الحزب بإنهاء وجود الإمبريالية البريطانية وتصفية جميع المشاريع الهادفة إلى دمج اللاجئين في المجتمعات المجاورة. في انتخابات عام 1950 البرلمانية حصل مرشح الحزب عبد الله نعواس من القدس على أكثر من 5000صوت، وحصل مرشح آخر للحزب هو عبد الله الريماوي، من رام الله، والذي كان يرأس تحرير جريدة الحزب على عدد كبير من الأصوات، إلا أن السلطات اعتقلتهما. أما في انتخابات عام 1956 فقد ارتفع عدد الأصوات التي نالها البعثيون إلى 34 ألف صوت، أي ما يكفي لاحتلال الحزب المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية بعد الحزبين القومي الاشتراكي والشيوعي.

أدى سقوط حكومة النابلسي، وطلب الملك من بريطانيا إنزال قواتها في الأردن إلى انتهاء دور حزب البعث من على المسرح السياسي في الأردن. ولكن وعلى عكس الليبراليين المنحدرين من الأسر الثرية في الضفة الغربية، دفع زعماء حزب البعث وكادراته ثمناً باهظاً بسبب مواقفهم السياسية المعارضة، حيث تم اعتقال العشرات من مؤيدي الحزب أو طردهم من وظائفهم، هذا إضافة إلى إبعاد زعماء الحزب أنفسهم أو نفيهم إلى خارج البلاد.

هدد إصرار حزب البعث على إعادة السياسة الخارجية الأردنية إلى عدم الانحياز، وإلى دعم القومية العربية بالقضاء على القاعدة الاقتصادية للأرستقراطية الفلسطينية وتقليص الفوائد التي حصلت عليها هذه الطبقة

من النظام الملكي. إضافة إلى ذلك فإن مطالبة الحزب بالاشتراكية قد تصادمت مع آمال الليبراليين لتوسيع الامتيازات التي حققتها البرجوازية الوطنية، والدور الكبير للاقتصاد الحر.

أخيراً هددت مطالبة الحزب بتسليح اللاجئين والسماح لهم بالعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأساس الذي قامت عليه المملكة، كما هددت تحالفها مع ملاك الأراضي الكبار والتجار في الضفة الغربية.

على الرغم من حظر الحزب في الأردن، وما كان يعنيه ذلك من تقلص قدرة الحزب على الجذب وقدرة أعضائه الفلسطينيين على تعبئة جماهير اللاجئين، إلا أنه استمر في استيعاب الفلسطينيين في أماكن أخرى من العالم العربي حيث كانت نسبة الفلسطينيين فيها عالية نسبياً. ركز الحزب خلال العشر سنوات التالية على بذل الجهود، من أجل تحقيق الوحدة العربية، أولاً عبر إقامة تحالف مع الرئيس جمال عبد الناصر.

حركة القوميون العرب وعبد الناصر:

أُسست حركة القوميين العرب أصلاً في الجامعة الأمريكية في بيروت في أوائل الخمسينات(*). ومثل حزب البعث تبنت قضايا الوحدة العربية ومعاداة الإمبريالية. انحدر معظم أعضائها من الشباب المثقفين في العالم العربي. ولكنها، خلافاً لحزب البعث تبنت قضية الإصلاح الاجتماعي وليس الاشتراكية الثورية. وبقيت، حتى تم تحولها إلى حزب ماركسي في أوائل الستينات، تحمل نظرة قاتمة عن الشيوعية. كانت حركة القوميين العرب، مقتدية بمثلها الأعلى وبطلها جمال عبد الناصر، تركز على الحاجة إلى التحديث والوحدة القومية. إضافة إلى ذلك، وخلافاً لحزب البعث، كانت حركة القوميين العرب تعمل بقيادة فلسطينية حيث كانت مسألة استعادة فلسطين بالنسبة لها في غاية الأهمية على الرغم من إيمان الحركة بأنه لا يمكن تحقيق ذلك دون القضاء على الإمبريالية والاستعمار الجديد في العالم العربي أولاً.

انذر تبني الحركة للأيديولوجية الماركسية ومبادئ الاشتراكية العلمية، في عام 1962، بانفصال الحركة عن الناصرية التي تبنتها في مرحلة تشكلها. وبعد نشوء تيار يساري في الحركة، وُضعت وجهات نظر بعض مؤسسي الحركة – الذين اعتبرتهم الأنتليجينسيا الشابة برجوازيين صغار – موضع التساؤل. في عام 1968، وبعد أن قامت قيادة حركة القوميين العرب الفلسطينية بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبدأت بتدريب الفدائيين على التسلل إلى المناطق التي تحتلها إسرائيل، انشق الجناح الذي يقوده حواتمة وأبو ليلى من الجسم الرئيسي للجبهة ليشكلوا الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي عرفت فيما بعد باسم الجبهة الديمقراطية. وقد أيدت الجبهة الديمقراطية العمل المباشر مع العمال والفلاحين ورفضت دور الحزب الطليعي اللينيني. على أية حال أدت هزيمة عبد الناصر في حزيران 1967، وما كشفت عنه هذه الهزيمة من عدم

* – للحصول على تفاصيل تاريخ الحركة انظر أطروحة الدكتوراة "حركة القوميين العرب 1951-1971: من مجموعات ضغط إلى حزب اشتراكي"، كتبها الدكتور باسل قبيسي للجامعة الأمريكية، واشنطن، 1971. الدكتور القبيسي أسهم في تأسيس الفرع العراقي للحركة وكان رفيقاً قريباً من الدكتور جورج حبش خلال سنوات دراسته للطب في الجامعة الأمريكية في بيروت. اغتيل القبيسي في باريس في نيسان 1973. .

الجاهزية العسكرية المصرية، إلى خيبة أمل كبيرة في العالم العربي، وفي الأوساط الفلسطينية خصوصاً. ومن الآن فصاعداً سينظر إلى الوحدة العربية وإلى تحرير فلسطين، التي أصبحت كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي، على أنهما أمران مستحيلان بدون المشاركة الفعالة والتثقيف السياسي للجماهير العربية، ودون إسقاط النظم الملكية المحافظة مثل النظام الأردني ونظام العربية السعودية ودول الخليج.

على أية حال **فشلت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية التي انشقت عنها، رغم أيديولوجيتهما الماركسية – في جذب عدد كبير من العمال والفلاحين إلى صفوفهما، بينما نجحت فتح في ذلك. استوعبت الجبهة الشعبية أعداداً كبيرة من الأتباع في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن، ويعود السبب في ذلك إلى الجهد الاجتماعي الواعي الذي بذله أعضاؤها. أما الجبهة الديمقراطية، ورغم اهتمامها الخاص بالعمال والفلاحين، فإن معظم كوادرها كانوا من صفوف المثقفين.**

لم تقتصر معاناة الجبهتين على عداء الأنظمة العربية وإسرائيل وحكومات الولايات المتحدة وأوروبا فقط، بل واجهتا صعوبة في محاولة تنظيم الجماهير، فقد كان عدد العمال الصناعيين قليل، وكانت البروليتاريا مشتتة وخاضعة لقيود ضاغطة على حركتها. إضافة إلى ذلك لم يكن للفلاحين الفلسطينيين في الشتات قاعدة إنتاجية، أي على عكس الوضع في فيتنام وكوبا والجزائر.

أما الخلافات مع فتح حول دور الأنظمة العربية فقد تركتهم عرضة للانتقاد والهجوم من داخل حركة المقاومة وخارجها، خصوصاً من أولئك الذي اعتقدوا أن تبني الاشتراكية العلمية من شأنه إعاقة النضال في سبيل التحرر الوطني. واتضحت هذه الصورة بشكل جلي أثناء الحرب الأهلية في الأردن 1971/70 عندما تحملت كوادر الجبهة الشعبية عبء القتال والخسائر في الرجال والمعدات[*].

وفي عام 1974، كما سنرى لاحقاً، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بين الذين دعوا إلى استمرار النضال الثوري في سبيل التحرير الشامل وبين الذين فضلوا التسوية السلمية وتحقيق الاستقلال السياسي بالتحالف مع الأنظمة العربية.

الحزب الشيوعي:

رغم أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان من أكبر الأحزاب وأكثرها تأثيراً في الشرق الأوسط في فترة الانتداب إلا أنه عانى كثيراً خلال السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني بسبب الخلافات التي نشبت بين

* - في وقت تدهورت العلاقات بين فتح والجبهة الشعبية بشكل سيء جداً حيث اتهمها كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عام 1971 بأنها تعمل وكأنها عميلة للنظام الأردني واتهم عدوان الجبهة أيضاً بأنها أعطت للنظام مبرراً لتصفية المقاومة في البلاد، وكان يُشير افتراضاً إلى حادث اختطاف الطائرات الأربعة في أيلول 1970. وأشار إلى أن فتح فكرت بتصفية الحسابات مع الجبهة الشعبية عندما اندلعت الحرب الأهلية. الريس ونحاس، ص40. وانظر أيضاً جون كولي، "آذار الأخضر وأيلول الأسود: قصة العرب الفلسطينيين"، (لندن1973).

أعضائه حول المسألة الوطنية. وبعد حل الكومنترن عام 1943 انشق الحزب إلى حركات عدة كان معظم أعضائها من اليهود، بينما انضم الأعضاء العرب إلى عصبة التحرر الوطني التي أسست في أيلول 1943.

بدلت العصبة مقرها ونقلته إلى الضفة الغربية عام 1949، أي في أعقاب نشوء دولة إسرائيل، وأصبح اسمها (الحزب الشيوعي الأردني). الذي التزم بالوحدة العضوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، واشترك الحزب بالانتخابات البرلمانية عام 1951 رافعاً شعار تحقيق الجمهورية، وإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وتوسيع الحريات الديمقراطية. ودعى الحكومة إلى إعادة توزيع الملكيات الكبيرة على الفلاحين، وإنشاء مصانع للدولة ومشاريع إنمائية توفر العمل للعاطلين.

أما في انتخابات 1956 فقد شكل الحزب جبهة وطنية ضمت حزب البعث والقوميين الاشتراكيين، وحصل على المرتبة الثانية بعد القوميين الاشتراكيين، وتم انتخاب عبد القادر الصالح وثلاثة مرشحين آخرين كانوا إما أعضاء في الحزب وإما مدعومين منه وهم: عبد الخالق يغمور عن نابلس وفايق وراد عن رام الله ويعقوب زيادين عن القدس، أعضاءاً في مجلس النواب. وعين الصالح وزيراً للزراعة في حكومة النابلسي، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها حزب شيوعي في حكومة دولة في العالم العربي.

وكما حدث لليبراليين والبعثيين والقوميين العرب، أدت حملة القمع وإلغاء الدستور وحظر الأحزاب السياسية إلى إنهاء نشاط الحزب العلني في المملكة. وذهبت هباء كل الجهود لإعادة تجميع القوى التقدمية في مواجهة قمع النظام ومحاولة تشكيل جبهة تحرير وطني، وأُجبر الحزب عام 1959 على الانتقال إلى العمل السري.

في الستينات عانى الحزب من عدم قدرته على التوافق مع القومية العربية ومن التأييد الشعبي الهائل الذي تمتع به جمال عبد الناصر في أوسط جماهير اللاجئين الفقراء في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة.

ورغم ما بذله أعضاء الحزب في الضفة الغربية من جهد يحث الحزب على تبني الخطط المطروحة للوحدة العربية وتحرير فلسطين إلا أن **أعضاء المكتب السياسي للحزب واصلوا الأخذ بعين الاعتبار أن التحالف مع البرجوازية الوطنية في العالم العربي يشكل انحرافاً، وأن المطالبة بتأسيس دولة فلسطينية مسألة انفصالية ومناقضة لفكرة الصراع الطبقي والتضامن الأممي للطبقة العاملة.**

أدت هذه المواقف إلى تراجع الدعم الجماهيري للحزب خصوصاً بين صفوف الفلاحين المشردين والعمال المدنيين في مخيمات اللاجئين، وكان هذا التراجع لصالح عبد الناصر وحركة القوميين العرب وبنسبة أقل لصالح حزب البعث. فترك أعضاء كُثر من الشباب المثقف الحزب الشيوعي ليساهموا في تأسيس مجلة (فلسطيننا) الشهرية التي عكست آراء منظمة سرية أخرى هي فتح.

الإصلاح الإسلامي:

لم تكن الحركات الدينية المتشددة تلقى تأييداً كبيراً بين الفلسطينيين. ولكن في الفترات التي شُوّهت بها سمعة الحركات الوطنية والأحزاب العربية المختلفة، ازداد التأييد الفلسطيني لحركات الإصلاح الإسلامي بشكل ملحوظ. وظهر ذلك التأييد بشكل واضح في فترة ما بعد هزيمة 1948، ومؤخراً في بداية الثمانينات بعد الثورة الإسلامية في إيران ونمو النزعة الإسلامية في مصر، وفشل الحكومات العربية بوقف الغزو الإسرائيلي للبنان واستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

م.ت.ف. والوطنية الفلسطينية 1964-1983:

على عكس اللاجئين الفلسطينيين وضعت الدول العربية في الخمسينات والستينات مسألة تحرير فلسطين في أسفل قائمة أولوياتها. ولكن موت أحمد حلمي باشا، ممثل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية عام 1963 وضع الدول العربية أمام مشكلة تسمية خليفته في هذا المنصب.

في اجتماع للجامعة العربية عقد لمناقشة هذه المسألة في أيلول 1963، أصرت العراق على إعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني. واقترحت العراق وأيدتها سوريا – حيث يعمل حزب البعث الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته – إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. مثل هذه الخطة، التي اعترفت أخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي ولاء اللاجئين الكامل للنظامين البعثيين في بغداد ودمشق، وتزيح السيطرة المصرية والأردنية عن تلك الأجزاء من فلسطين التي ما زالوا يحتلونها. ولكن نتيجة معارضة كل من القاهرة وعمان للخطة، قررت الجامعة العربية تعيين محام من عائلة معروفة في عكا هو أحمد الشقيري الذي كان في السابق الأمين العام المساعد للجامعة العربية خليفة لأحمد حلمي.

صاغ الشقيري وثيقة عرفت فيما بعد باسم الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي أصبح لاحقاً القاعدة الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)

تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية:

تمت المصادقة على الميثاق وعلى تشكيل م.ت.ف. في أيار 1964 في اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني المؤسس حديثاً. عقد هذا الاجتماع في القدس وحضره 242 ممثلاً فلسطينياً اختارتهم حكومات كل من الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والكويت، وقطر والعراق.

في أيلول 1965، وأثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الإسكندرية، وافقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني.

أُهملت مطالب الفلسطينيين النشيطين في الحركات القومية العربية والحركات اليسارية المختلفة بالمشاركة في تشكيل هيئات م.ت.ف. الدستورية، وأصبحت م.ت.ف. عبارة عن ملتقى للرموز الفلسطينية المتحالفة مع الحكومات العربية المختلفة.

فتح تستولي على م.ت.ف:

وضعت الهزيمة المفاجئة للجيوش العربية في حرب حزيران 1967 العاصفة وفتح في مركز الاهتمام الدولي. وأظهر الانتصار المؤثر في معركة الكرامة في أيار 1968، عندما صد الفدائيون هجوماً كبيراً شنته الهاغانا ضد الضفة الشرقية، قدرة فتح على التفوق على الجيش الإسرائيلي النظامي.

في شباط 1969 أي في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة، حصلت حركات المقاومة التي تنادي بالكفاح المسلح، ومن بينها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والصاعقة إضافة إلى فتح على 57 مقعداً من مجموع المقاعد التي بلغت 105 مقاعد، مما أعطاهم الأغلبية المطلقة. على أية حال **أدت مقاطعة الجبهة الشعبية لمؤتمر القاهرة، وإصرارها على حل م.ت.ف. حلاً تاماً، وإعطاء كافة المنظمات المسلحة أصوات متساوية في قيادة الكفاح المسلح إلى إعطاء فتح الموقف الحاسم.** هذا إضافة إلى استفادة فتح من تعاطف عدد من المستقلين المنتخبين إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك تعاطف ممثلي اتحاد العمال الفلسطيني بالإضافة إلى 23 مقعداً حصلت عليهم الحركة.

في انتخابات اللجنة التنفيذية، تم انتخاب ياسر عرفات (الذي ظهر لأول مرة في العلن كناطق رسمي لحركة فتح في دمشق في نيسان 1968) رئيساً لـ م.ت.ف.

ورغم الجدل الداخلي الذي نخر م.ت.ف. منذ تأسيسها، فقد تم تقديس مبدأ فتح بالأولوية الفلسطينية وبإقامة دولة ديمقراطية علمانية، وكذلك قُدّس الكفاح المسلح كأيديولوجية أساسية لحركة المقاومة الفلسطينية.

الوطنية والصراع الطبقي داخل م.ت.ف:

كان توجه فتح الأساسي، وخلافاً لتوجهات سابقيها أو منافسيها، نحو الفلسطينيين وحدهم، وأثر تركيزها على الوحدة الوطنية في صفوف الفلسطينيين على الفلاحين والمدنيين على السواء. الحركة شرعية في أعين اللاجئين، الفقراء منهم والأغنياء .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى المدينية، فقد استجاب إصرار فتح على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مع الشعور بالقمع والاستغلال الذي أحسه أبناء هذه الطبقة أثناء إقامتهم تحت سيطرة البرجوازيات العربية، واستجاب أيضاً مع آمالهم بتحقيق الاعتراف بدولة تخصهم. **أما إنكار فتح الضمني لأهمية أي عامل آخر، إن**

كان طبقياً أو دينياً، فقد كان مناسباً للبرجوازية الفلسطينية في الخليج والعناصر الشابة من أبناء العائلات المالكة للأراضي، الذين أملوا بأن يأخذوا ما اعتقدوا بأنه موقعهم الطبيعي في حكومة أو إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفيما يتعلق بالفلاحين، أدى إدخال فتح للرموز الكبيرة في التاريخ العربي والإسلامي، وإبطاله وأساطيره، وفكرة الجهاد والتضحية والاستشهاد، وكذلك اختيار اللباس (مثلاً الكوفية)، أدى كل هذا إلى إعطاء الحركة سلطة وقوة فاقت سلطة النظرية والتحليل المنطقي. والأهم من ذلك، فإن تركيز فتح على فكرة "العودة" استجاب بشكل فريد مع توق أولئك الذين يعيشون في المخيمات، ولم يستطيعوا تحصيل الثروة ولا التعليم، والذين كانوا يريدون نتائج مباشرة. **لم تعن فكرة العودة إلى الأرض بالنسبة لكثير من الفلاحين المهجرين الحرية والعيش في ظل دولة مستقلة بقدر ما عنت الاستعانة المادية والبسيطة للبيت ووسيلة الحياة والإنتاج.**

إضافة إلى إمكانية الحياة مع الأقارب واستعادة المجتمع التقليدي وشبكات العلاقات القديمة التي دمرت في الفترة بين 1948–1967 إضافة إلى ذلك فإن الوعد الذي بشرت به فتح كان جذاباً للعديد من اللاجئين أكثر بكثير من الدعوة التي طرحتها الحركات الماركسية إلى التحرير من خلال الصراع الطبقي في المحيط العربي الأوسع. هذا إضافة إلى حقيقة أن فتح تدفع لمقاتليها مخصصاً شهرياً، فإن وعودها لهم برعايتها لزوجات وأطفال من يقتل أو يجرح منهم، جذبت إليها العديد من الشباب الذين لولا هذا الضمان لفضلوا العمل لتأمين معاش عائلاتهم على الانخراط في العمل السياسي وفي الكفاح المسلح.

تشكلت المعارضة الأساسية داخل حركة المقاومة الفلسطينية من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، اللتان – مثل فتح – نظرت إليهما الجماهير الفلسطينية على أنهما مستقلتان عن الأنظمة العربية المختلفة.

اتضحت إحدى الخلافات الرئيسية التي أبعدتهما عن فتح أثناء الحرب الأهلية في الأردن. ففي حين التزمت كوادر فتح بسياسة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية"، دعت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بعد حرب أكتوبر 1973 حول مسألة العلاقة مع الملك حسين.

وفي نهاية 1982، عندما انشق المجلس الوطني الفلسطيني حول الموقف من مشروع ريغان، سعى عرفات ثانية إلى التقارب مع الملك، الذي كان يسعى وبالتناغم مع الخطة الأمريكية، إلى تأسيس حكم ذاتي في الضفة الغربية يكون متحالفاً مع وتحت سيطرة الأردن الكاملة.

أما الخلافات حول الموقف من الأنظمة العربية فقد أدى إلى انشقاق صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة فتح بدعم وتأييد حملة عرفات الديبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة ريغان، هذا التعديل الذي يؤدي إلى إقامة "كيان"

ذو حكم ذاتي في الضفة الغربية، أصرت الجبهة الشعبية، وعدد كبير من مقاتلي المنظمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية قد امتنعتا عن دعم المنشقين على حركة فتح عندما فتحوا النار على "الموالين" في شمال وشرق لبنان في صيف وخريف 1983، إلا أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها أثر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة العربية، وحول مسألة الكفاح المسلح(*).

هاتان المسألتان المترابطتان، والخلافات حولهما داخل حركة المقاومة، عكستا الانقسام بين الفلسطينيين في الشتات حول الدور الذي يجب أن تلعبه الثورة الاجتماعية داخل حركة التحرر الفلسطينية بشكل خاص، وداخل العالم العربي بشكل عام. فالبرجوازية الفلسطينية في العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وإلى درجة أقل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فضلت سياسة فتح بالجمع بين المفاوضات الديبلوماسية والكفاح المسلح وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية وتجنب تأييد حركات المعارضة في العالم العربي. أما المطالب الراديكالية للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بضرورة الثورة العربية، ورفض المساعدة الديبلوماسية والمالية من الملكيات المحافظة في الخليج، وبتصعيد الحملة ضد المصالح الغربية في العالم العربي، فقد هددت مواقعهم الخاصة إضافة إلى أنها تجعل الهدف النهائي، وهو تحرير فلسطين، بعيداً جداً (حسب وجهة نظرهم).

على أية حال هذا لا يعني أن الصراعات الطبقية الخفية في الأيديولوجيات والممارسات المختلفة في حركات المقاومة هي العامل المقرر أو الأساسي في سلوك المقاومة، فإن القمع المستمر الذي شعر به كل الفلسطينيين – خلال سنوات التشرد والاحتلال الطويلة، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها الفلسطينيون في لبنان والأردن والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة – قد غطّى على الانقسامات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. فرغم تنامي الوعي الطبقي وتجلي هذا الوعي في التغيرات داخل قيادة م.ت.ف. وفي طريقة تنظيم المقاومة، فإن الشعور الوطني يبقى هو الأيديولوجية المهيمنة، في الوعي أو في اللاوعي، وهي التي ينتمي إليها كل الفلسطينيون. قد تنمو المطالب بالإصلاح الاجتماعي أو بالتحويل الاجتماعي الثوري داخل المجتمع الفلسطيني والعالم العربي ككل، ولكنها تنمو إلى جانب، وليس في صراع مع، الرغبة في التحرر الوطني.

بعد خمسة وثلاثين عاماً من إقامة دولة إسرائيل، فإن الفلسطينيين ينزفون الدماء ولكن ليسوا براكعين. فبالمهارات والتصميم الذي اكتسبوه خلال أعوام النفي الطويلة سيستمر نضالهم من أجل تحقيق دولة لهم، وسيستمر هذا النضال كما كان منذ عام 1920.

* – إلى جانب المنشقين عن فتح، حصلت مراجعة مطولة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح حول موقف الحركة من الأنظمة العربية بعد الغزو الصهيوني عام 1982. قال صلاح خلف علنياً في الوطن الكويتية في تموز 1983 أنه يشعر أن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية كان سياسة خاطئة اتبعتها الحركة. الوطن العربي 15 تموز 1983.